الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم التجارة

Université Mohamed KHIDER –Biskra
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences De gestion
Département d commère

الموضـــــــــــــوع

دور الإنفتاح التجاري في ترقية التجارة الخارجية بالجزائر

–دراسة حالة الجزائر–

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في االعلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

إعداد الطالبة :
–طرشي ربيعة

الأستاذ المشرف:
– أ.د / غالم عبد الله

لجنة المـناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الإنتماء
1	غراب أحمد	أ .مساعد. ب	رئيسا	جامعة بسكرة
2	غالم عبد الله	أستاذ	مقررا	جامعة بسكرة
3	قسوري إنصاف	أ.محاضر.أ	مناقشا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم التجارة

Université Mohamed KHIDER –Biskra
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences De gestion
Département d commère

الموضـــــــــــــوع

دور الإنفتاح التجاري في ترقية التجارة الخارجية بالجزائر

–دراسة حالة الجزائر –

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

إعداد الطالبة :
–طرشي ربيعة

الأستاذ المشرف:
– أ.د / غالم عبد الله

لجنة المـناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الإنتماء
1	غراب أحمد	أ .مساعد. ب	رئيسا	جامعة بسكرة
2	غالم عبد الله	أستاذ	مقررا	جامعة بسكرة
3	قسوري إنصاف	أ.محاضر.أ	مناقشا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

قال تعالى في محكم تنزيله " و سيجزي الله الشاكرين و كذلك مصداقا لقوله"

ولئن شكرتم لأزيدنكم"

أشكر الله عز و جل أن أمدنا بالقوة و الصبر على أن أتممنا هذه المذكرة و أحمده على إنعامه علينا نور العلم، الذي أنار لنا الطريق إلى درب العلم و المعرفة.

و إعترافا بالفضل نرفع آيات الشكر و التقدير لأستاذنا و قدوتنا (غالم عبد الله) الذي أشرف على هذه المذكرة و تعهدها بالتصويب في جميع مراحل إنجازها و بملاحظاته القيمة و توجيهاته التي على ضوءها سرنا حتى نكمل هذا العمل ليكون بذلك خير ربان لسفينتنا التي أبحرت بعد إنقطاع سنين و إن رست بميناء الماستر فما هو إلا إستعدادا لإبحار جديد في رحاب العلم.

الإهداء

الحمد الله حبا وشكرا وأمتنانا على البدء والختام

وآخر دعواهم أَن الحمد الله رب العالمين

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار...إلى من علمني العطاء بدون انتظار... إلى من أحمل إسمه بكل افتخار... أرجو من الله أن يمد في عمره ليرى ثمارا قد حان قطفها يعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد والى الأبد.

أبي الغالي.

إلى ملاكي الطاهر... وقوتي بعد الله، داعمتي الأولى والأبدية "أمي الغالية"

أهديك هذا الإنجاز الذي لولا تضحياتك لما كان له وجود، ممتن لإن الله قد اصطفاك لي من البشر أما يا خير سند وعوض.

إلى تلك النجوم التي تنير طريقي ودربي إلى ضلعي الثابت الذي لا يميل إلى من رزقت بهم سندا وملاذي الأول والأخير في الحياة إلى الى من شددت عضدي بهم كما جاء في قوله تعالى "سنشد عضدك بأخيك" إخوتي و أخواتي

إلى أعز ما أملك زوجي الكريم و أطفالي (ملاك، سرين، إسراء، أحمد)

إلى أختي يسرى رحمها الله وطيب ثراها

وإلى كل من تنبض قلوبنا بودهم

ملخص الدراسة:

تتناول المذكرة مفهوم الانفتاح التجاري الذي يشير إلى سياسة تخفيض الحواجز الجمركية والقيود على حركة السلع والخدمات بين الدول، وأهدافه التي تشمل تحقيق نمو اقتصادي، زيادة المنافسة، وتحسين الكفاءة الاقتصادية. تبرز أهمية التجارة الخارجية في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول، تنويع مصادر الدخل الوطني، وتحسين ميزان المدفوعات.

فيما يخص الوضع الاقتصادي للجزائر ، تواجه البلاد تحديات اقتصادية عديدة، أبرزها انخفاض أسعار النفط وتأثيرها الكبير على الإيرادات الوطنية نظراً لاعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على صادرات النفط. تستعرض المذكرة تأثير هذه التحديات على التجارة الخارجية وتشدد على أهمية تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على قطاع النفط.

تشير النتائج إلى أن الانفتاح التجاري يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحسين التجارة الخارجية للجزائر من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية، تعزيز الصادرات غير النفطية، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية. توصي المذكرة بتبني سياسات اقتصادية تعزز الانفتاح التجاري وتدعم تنويع الاقتصاد الوطني لزيادة الاستفادة من الفرص التي يتيحها الانفتاح التجاري في تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، المؤسسات الخارجية، الإنفتاح التجاري، العلاقات الاقتصادية، الاقتصاد العالمي، التبادل

Abstract :

The memorandum addresses the concept of trade openness, which refers to the policy of reducing tariff barriers and restrictions on the movement of goods and services between countries. Its objectives include achieving economic growth, increasing competition, and improving economic efficiency. It highlights the importance of foreign trade in enhancing economic relations between countries, diversifying national income sources, and improving the balance of payments.

Regarding Algeria's economic, the country faces numerous economic challenges, most notably the decline in oil prices and its significant impact on national revenues due to the heavy reliance of the Algerian economy on oil exports. The memorandum reviews the impact of these challenges on foreign trade and emphasizes the importance of diversifying the national economy and reducing dependence on the oil sector.

The findings indicate that trade openness can significantly contribute to improving Algeria's foreign trade by attracting foreign investments, boosting non-oil exports, and increasing the competitiveness of Algerian products in global markets. The memorandum recommends adopting economic policies that enhance trade openness and support the diversification of the national economy to maximize the benefits of trade openness in achieving sustainable development.

Keywords: foreign trade, foreign enterprises, trade openness, economic relations, global economy, exchange.

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور قيمة الصادرات – الواردات خلال الفترة 2000– 2020	**45**
02	تطور عجز التجارة الجزائري خلال الفترة 2000–2020	**52**

فهرس المحتويات

قائمة المحتويــات	الصفحة
شكر وعرفان	
الملخص	
فهرس الاشكال	I
فهرس المحتويات	III
مقدمـة	أ-ح
الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية	
تمهيد	02
المبحث الأول: مفهوم التجارة الخارجية	03
المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية	03
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التجارية الخارجية	04
المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية	07
المبحث الثاني: أساسيات التجارة الخارجية	08
المطلب الأول: أدوات التجارة الخارجية	08
المطلب الثاني: نظريات التجارية الخارجية	11
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	15
خلاصة الفصل	18
الفصل الثاني: الإطار النظري للإنفتاح التجاري	
تمهيد:	20

المبحث الأول: مفهوم الانفتاح التجاري	21
المطلب الأول: تعريف الانفتاح التجاري	21
المطلب الثاني: أهمية الانفتاح التجاري	22
المطلب الثالث: مزايا وخصائص الانفتاح التجاري	23
المبحث الثاني: سياسات الانفتاح التجاري	24
المطلب الأول: مفهوم السياسات التجارية وأهدافها	25
المطلب الثاني: سياسة الحرية التجارية	28
المطلب الثالث: سياسة الحماية التجارية	29
خلاصة الفصل:	32
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور الانفتاح التجاري في ترقية التجارة الخارجية	
تمهيد	33
المبحث الأول: واقع الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر:	34
المبحث الأول: واقع الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر:	34
المطلب الثاني: تطور الصادرات والواردات في الجزائلر	38
المطلب الثالث: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر	41
المبحث الثاني: دور الانفتاح التجاري في ترقية التجارة الخارجية(الجزائر2018).	44
المطلب الأول: تأثير الانفتاح التجاري على الصادرات الجزائرية.	45
المطلب الثاني: تأثير الانفتاح التجاري على الواردات الجزائرية	49
المطلب الثالث: الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر	51
التائج العامة للدراسة:	56
الخاتمة	58
قائمة المصادر والمراجع	61
الملاحق	-

مقـــدمة

المقدمة

تعتبر التجارة الخارجية منفسًا حيويًا لأي اقتصاد وطني، إذ تُسهم في توسيع نطاق الاستهلاك والاستثمار، وتعزز اقتصاد النفقات الإنتاجية، مما يُفتح الباب أمام زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوسيع حجم السوق الوطنية لتسهيل تصريف فائض الإنتاج. ومع ذلك، يزداد وضوحًا التوجه نحو السياسات التجارية على الصعيد الدولي، مما يشجع على تبنيها ودفاع المؤيدين عنها في مختلف الدول، لاسيما البلدان النامية التي اعتمدت هذه السياسة لحماية اقتصادياتها الناشئة من التحديات التنافسية الخارجية.

ومن الناحية التاريخية، تمثل التجارة الخارجية من أقدم العلاقات الاقتصادية بين الدول، وتُعَدُّ جزءًا أساسيًا من العلاقات الخارجية لأي بلد، بحيث في توسيع القدرة التسويقية من خلال فتح أسواق جديدة لمنتجات البلد، وتعزز الرفاهية الوطنية من خلال توسيع مجالات الاستهلاك والاستثمار، وتحسين تخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام، سواء كان المجتمع ناميًا أم متقدمًا.

وتشهد الاقتصادات العالمية تحولات مستمرة ومتواصلة، خاصة في مجال التجارة الخارجية، حيث أصبحت هذه الأخيرة عنصرًا أساسيًا في بناء أي نظام اقتصادي. ونظرًا لأهمية التجارة الخارجية، يسعى العالم بكل السبل إلى توسيع نطاقها، مع تطور المناخ الاقتصادي العالمي نحو التكامل والاتحاد الاقتصادي، وقد دفع هذا الاتجاه الدول النامية، بما في ذلك الجزائر، إلى مواكبة هذا التطور، وفي الآونة الأخيرة، شهد قطاع التجارة الخارجية تذبذبات قوية ناجمة عن تأثره بعوامل خارجية، مثل عدم استقرار أسعار النفط وانخفاضها إلى أدنى مستوياتها، بالإضافة إلى التأثر بالتضخم الخارجي من خلال السلع المستوردة.

منذ بداية التسعينيات، شهدت الجزائر تحولات هامة نتيجة الإصلاحات المتعددة التي اتخذتها بهدف بناء اقتصاد متوازن ومفتوح، يجمع بين الكفاءة الاقتصادية وتحسين الجوانب الاجتماعية، وبعد التوافق مع المؤسسات الخارجية، لا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي،

على إعادة جدولة الديون مقابل تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الهيكلية، شهدت البلاد خاصةً عمليات انفتاح في التجارة الخارجية والأسعار، بالإضافة إلى خصخصة المؤسسات العامة، بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

بالتالي فالانفتاح التجاري يعَد هدفًا أساسيًا يسعى إليه مختلف الدول، سواء كانت متقدمة أم نامية، نظرًا لأهميته البالغة في الاقتصادات العالمية. فعلى الرغم من موارد وإمكانيات الدول المختلفة، فإنها لا تستطيع العيش بمنأى عن التفاعل مع العالم الخارجي. بالإضافة إلى ذلك، تختلف الدول في المزايا الطبيعية المكتسبة، مما يدفعها نحو السعي للانفتاح التجاري، حيث يؤدي ذلك إلى تبادل تجاري متبادل يتضمن عمليات تصدير واستيراد، ويحقق العديد من الفوائد والمزايا من خلال زيادة الوصول إلى الأسواق الأجنبية وتعزيز فرص التجارة.

والانفتاح التجاري واحدًا من العوامل الرئيسية التي تساهم في تعزيز التجارة الخارجية والتي أصبحت ضرورةً ملحةً وقضيةً استراتيجيةً للاقتصاديات النامية التي تعتمد على الموارد الطبيعية، يُعَدُ الاقتصاد الجزائري من بين تلك الاقتصادات، حيث لا تزال الصادرات النفطية تشكل نسبةً عالية تبلغ 97 في المائة من إجمالي صادراتها، مما يجعل اقتصادها متوقفًا على الأسواق العالمية وتقلبات أسعار الموارد الطبيعية. وتعد الأزمات مثالًا واضحًا على ذلك، حيث تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري، وتتسبب في تراجع قيمة العملة الصعبة نظرًا لانخفاض إيرادات الدولة ولهذا، تعمل الجزائر على اتخاذ مجموعة من الإجراءات التحفيزية لدعم الانفتاح التجاري، وتعزيز الإنتاج الوطني هدف توجيهه نحو الأسواق العالمية، والتي من شأنها اعتماد سياسة الانفتاح التام.

طرح الإشكالية:

على الرغم من الفوائد والمكاسب للانفتاح التجاري التي تجنيها الدول، فقد تواجه الدول التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات أو تعاني من تبعات الانفتاح التجاري بعض التحديات والمخاطر، مثل التقلبات في أسعار السلع والخدمات وتشكيلات الأسواق العالمية. بالإضافة

إلى ذلك، قد تكون هناك مخاوف بشأن تأثير الانفتاح التجاري على القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، مثل الصناعات التقليدية أو القطاعات الزراعية.

وفي هذا الشأن جاءت دراستنا التي تبحث في تحديد دور الانفتاح التجاري على التجارة الخارجية" ومنه تبادرت إلينا إشكالية هذا البحث والتي يمكن بلورتها من خلال السؤال التالي:

ما هو دور الانفتاح التجاري في ترقية التجارة الخارجية؟

ويأتي تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية والمتمثلة في:

- ما هو مفهوم الانفتاح التجارية والتجارة الخارجية؟
- فيما تتمثل أهمية الانفتاح التجاري؟
- ما هي سياسات الانفتاح التجاري المتعامل بها؟
- ما هو أثر الانفتاح التجاري على التجارة الخارجية؟

أهمية الدراسة:

يكتسب اختيار موضوع دراسة "دور الانفتاح التجاري في ترقية التجارة الخارجية" أهمية كبيرة، خاصةً في سياق الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على صناعة النفط لذلك من الضروري التحرك نحو وضع استراتيجيات بديلة للنفط، وتأتي أهمية دراستنا في إبراز دور الانفتاح التجاري على ترقية التجارة الخارجية بشكل عام لأنه ففي ظل تطور الاقتصادات العالمية والتغيرات المستمرة في بيئة الأعمال، يعتبر فهم الآثار والفوائد المحتملة للانفتاح التجاري أمرًا حيويًا، وبالتالي فإن دور الانفتاح التجاري على التجارة الخارجية يمكن أن يسهم بشكل كبير في تطوير سياسات اقتصادية فعالة ومستدامة، وتحسين الأداء الاقتصادي للدول وتعزيز تكاملها في الاقتصاد العالمي.

أهداف الدراسة:

- تحليل مفهوم الانفتاح التجاري وسياساته.
- تقييم تأثير الانفتاح التجاري على التجارة الخارجية في الجزائر
- تحديد التحديات والعقبات التي تواجه الانفتاح التجاري في الجزائر
- اقتراح حلول وتوصيات لتعزيز دور الانفتاح التجاري في ترقية التجارة الخارجية

الدراسات السابقة:

دراسة عبدوس عبد العزيز (2011)، بعنوان "سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول دراسة حالة الجزائر"، وقد تناول الباحث تحليل الدور الذي تمارسه سياسة الانفتاح التجاري للجزائر في رفع أو تحسين القدرات التنافسية للدول وبيان مدى أهمية هذه السياسة على مؤشرات التنافسية الاقتصادية، وذلك وفق الإشكالية التالية: "كيف أثرت سياسة الانفتاح التجاري المتبناة في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 على وضعية تنافسية الاقتصاد الوطني؟" حيث قام الباحث بتقدير درجة الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد الجزائري، وتأثير ذلك على تنافسية الاقتصاد الجزائري، وكانت نتائج الدراسة متمثلة في: أنه كلما زاد توجه الاقتصاد نحو الخارج بالاعتماد على أداء الصادرات بالدرجة الأولى زاد معدل نمو؛ كما يعمل تحرير التجارة على انخفاض تكاليف الإنتاج من خلال تخفيض التعريفة الجمركية على مستلزمات الإنتاج؛ ارتفاع الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة من مستلزمات الإنتاج التي تدخل في إنتاج الصادرات يرفع من سعر تلك الصادرات، ويفقدها القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية؛ وتوجه المؤسسات إلى تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية من شأنه أن يطور أداء هذه المؤسسات.

دراسة دريس رشيد (2014)، بعنوان "انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012"، وتهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بإحدى أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري والمتمثلة في تحليل انعكاس الانفتاح التجاري فيها

على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012 ضمن مفهوم التوجه نحو اقتصاد السوق والذي عرفت الجزائر من خلاله منذ الثمانينات إلى التسعينات وضعية صعبة أدت إلى إصلاحات اقتصادية لاسترجاع الاستقرار للتوازنات الاقتصادية الكلية التي لها أثر على ميزان المدفوعات. كما أن الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي لم يكن له أي تأثير على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000 -2012، باستثناء التغير في الهيكل السلعي للواردات ولكن بشكل لا يخدم الاقتصاد الوطني مما ساهم في استنزاف العملة الصعبة في السنوات الأخيرة.

دراسة يونس مراد، مزغيت عبد الحميد (2016)، بعنوان "مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات"، وقد جاءت هذه الدراسة لتحليل واقع التبادل التجاري بين الجزائر وباقي شركاءها التجاريين خلال الفترة 2000-2014 حيث لوحظ نمو مفرط للواردات من مختلف السلع والخدمات بما نسبته 589.24 بالمائة. اعتمد الباحثان على طرق تحليلية من خلال إحصائيات الديوان الوطني للإحصاءات، صندوق النقد الدولي و كذا النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر عدة (أعداد) واستخلص الباحثان من تحليلهما للمعطيات على أن الانفتاح التجاري في الجزائر كان له تأثير سلبي من خلال الارتفاع الشديد في فاتورة الاستيراد و كذا أثاره السلبية على الاقتصاد الوطني مبينين التدابير التي اتخذتها الحكومة في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وذلك بهدف التحكم في النمو المخيف للواردات و عموما فان هذه التدابير لم تؤدي إلى أي تغيير في الوضع الراهن عليه فقد اقترح الباحثان التفكير في استراتيجيات بديلة لكسب رهان الانفتاح التجاري مع تدنية مخاطره.

دراسة تهتان موراد (2011)، بعنوان "الانفتاح التجاري و أثره على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على مجموعة الدول العربية"، تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى انفتاح الاقتصادات العربية للخارج، وأثر ذلك على نموها الاقتصادي، ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام نماذج بانيل التي تمزج بيانات السلاسل الزمنية و بيانات المقاطع العرضية خلال الفترة 1980-

2006 ، على عينة تتكون من ثلاثة عشر دولة من المنطقة العربية وهي: الجزائر، البحرين مصر، الأردن، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، السعودية والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة. وقد أظهرت النتائج المتوصل إليها ضعف علاقات الارتباط بين مؤشرات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي من جهة، وعدم معنوية مؤشر الانفتاح التجاري ممثلا بنسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في جميع الانحدارات المدروسة من جهة أخرى، وبالتالي يمكن القول أن الانفتاح التجاري لم يكن محددا رئيسيا للنمو الاقتصادي في المنطقة العربية.

دراسة عوار عائشة، طهراوي أسماء، أوبختي رشيدة (2022)، بعنوان "التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة من 1990 إلى 2020"، وتهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2020 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، لتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي كمتغير ممثل للنمو الاقتصادي، الصادرات والواردات كمتغيرين ممثلين للتجارة الخارجية. توصلت الدراسة لوجود أثر ايجابي ومعنوي للصادرات والواردات على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة في الأجلين القصير والطويل على النمو الاقتصادي في الجزائر.

حيث قسمنا خطة البحث إلى:

الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم التجارة الخارجية

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التجارية الخارجية

المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية

المبحث الثاني: أساسيات التجارة الخارجية

المطلب الأول: أدوات التجارة الخارجية

المطلب الثاني: نظريات التجارية الخارجية

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الإطار النظري للانفتاح التجاري

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم الانفتاح التجاري

المطلب الأول: تعريف الانفتاح التجاري

المطلب الثاني: أهمية الانفتاح التجاري

المطلب الثالث: مزايا وخصائص الانفتاح التجاري

المبحث الثاني: سياسات الانفتاح التجاري

المطلب الأول: مفهوم السياسات التجارية وأهدافها

المطلب الثاني: سياسة الحرية التجارية

المطلب الثالث: سياسة الحماية التجارية

خلاصة

الفصل الثالث: التحديات والعقبات التي تواجه الانفتاح التجاري في الجزائر

المبحث الأول: التحديات الداخلية

المبحث الثاني: التحديات الخارجية

الحلول والتوصيات

اقتراح حلول لتعزيز دور الانفتاح التجاري في ترقية التجارة الخارجية

أهم التوصيات لمعالجة التحديات والعقبات التي تواجه الانفتاح التجاري

الخاتمة

ملخص أهم الانفتاح التجاري في ترقية التجارة الخارجية

الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية

تمهيد

التجارة الخارجية هي النشاط التجاري الذي يتم بين الدول، حيث يشمل تداول السلع والخدمات عبر الحدود الوطنية. تهدف التجارة الخارجية إلى تعزيز التبادل التجاري بين الدول وتحقيق الاستفادة المتبادلة من الموارد والفوائد الاقتصادية. تعتبر التجارة الخارجية إحدى الاستراتيجيات التي تتبناها الدول للخروج من حالة العزلة، وتسعى من خلالها لتصريف منتجاتها والاستفادة من فروقات الأسعار لتحقيق الربح السريع.

وسنقوم في هذا الفصل بالتطرق إلى:

المبحث الأول: مفهوم التجارة الخارجية

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التجارية الخارجية

المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية

المبحث الثاني: أساسيات التجارة الخارجية

المطلب الأول: أدوات التجارة الخارجية

المطلب الثاني: نظريات التجارية الخارجية

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

المبحث الأول: مفهوم التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية أحد أهم العوامل الرئيسية التي تسهم في التنمية الاقتصادية لأي دولة. لها دور بارز في اقتصاديات العديد من الدول حول العالم، خاصة الدول النامية التي تواجه تحديات مثل قلة الادخار وارتفاع الحاجة إلى الاستيراد. وقد أصبحت التجارة الخارجية أداة حيوية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بين تلك الدول.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

إن التجارة الخارجية بين الدول لا تُعد مجرد ظاهرة عابرة، بل تمثل حقيقة أساسية في الواقع الاقتصادي العالمي اليوم. ويجب على الدول أن تدرك أنها لا يمكنها الاعتماد على اقتصادها بشكل مستقل عن باقي العالم، بغض النظر عن مدى تقدمها أو نموها. يمكن تعريف التجارة الخارجية على النحو التالي: (الدوايسة، 2015، صفحة 05)

1. المعاملات التجارية الخارجية تتمثل في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.
2. تمثل عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل

التجارة الخارجية هي فرع من فروع علم الاقتصاد يركز على دراسة المعاملات الاقتصادية بين الدول، وتشمل ذلك تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، بالإضافة إلى تحليل سياسات التجارة المتبعة من قبل الدول وتأثيرها على هذه المعاملات. يهدف التبادل.(حمدي ، 1996، صفحة 13)

ومنه يمكن القول أن التجارة الخارجية ببساطة انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال بين أفراد أو هيئات في وحدات سياسية مختلفة. تتضمن عملية التبادل التجاري تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.

كما تعرف التجارة الخارجية باعتبارها عملية تبادل السلع بشكل مادي عبر الحدود السياسية للدولة، حيث يمكن أن تكون السلع إما داخلة إليها مما يُعرف بالواردات، أو خارجة منها مما يُعرف بالصادرات. بالإضافة إلى ذلك، فإن التجارة الخارجية تشمل أيضًا تقديم الخدمات من رعايا دولة إلى رعايا دولة أخرى، حيث تُعرف الخدمات التي يتم تقديمها للغير بـ "الصادرات غير المنظورة"، وتُعرف الخدمات التي يتم استلامها من الغير بـ "الواردات غير المنظورة." (علي محمود، 2019)

التجارة الخارجية تمثل نظامًا اقتصاديًا يتكون من تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول العالم. تركز التجارة الخارجية على العلاقات التجارية النقدية والسلعية، وتشمل حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة. (شليحي، 2020، صفحة 85)

لذا، يمكن تعريف التجارة الخارجية على الصعيدين الدولي والشخصي على أنها المعاملات التجارية التي تشمل نقل السلع، والأفراد، ورؤوس الأموال بين أشخاص ينتمون إلى وحدات سياسية مختلفة، سواء كانوا أفرادًا أو حكوماتٍ أو منظمات اقتصادية. (جويدان الجمل، 2006، صفحة 11)

انطلاقا من التعريفات السابقة يمكن القول أن التجارة الخارجية هي النظام الاقتصادي الذي يتضمن تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول مختلفة، وتهدف إلى تحليل وتسهيل العلاقات التجارية الخارجية وتنظيم تدفقات السلع والخدمات والأموال عبر الحدود الوطنية.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التجارية الخارجية

أولا: أهمية التجارة الخارجية

تظهر أهمية التجارة الخارجية في عدة نقاط وهي: (علي، 2013، الصفحات 05-06)

1. ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، فضلاً عن تصريف فائض الإنتاج خارج السوق المحلية.

2. تعتبر مؤشراً أساسياً لقدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق العالمي، مما يعكس إمكانياتها في التصدير والاستيراد ويؤثر على رصيدها من العملات الأجنبية والميزان التجاري.
3. تحقيق المكاسب من خلال الحصول على سلع بتكلفة أقل من تصنيعها محلياً.
4. زيادة الدخل القومي عبر التخصص والتقسيم الدولي للعمل.
5. نقل التكنولوجيا والمعلومات الحيوية التي تساهم في بناء اقتصاديات قوية وتعزيز التنمية.
6. تحقيق التوازن في السوق المحلية بين العرض والطلب.
7. تحسين الأذواق وتلبية الرغبات والحاجات.
8. بناء العلاقات الودية والصداقة مع الدول الأخرى.
9. دعم العولمة السياسية من خلال إزالة الحواجز وتقليل المسافات، مما يعمل على تجميع العالم كقرية واحدة.

تعتبر التجارة الخارجية أحد القطاعات الحيوية في أي اقتصاد، سواء كان هذا الاقتصاد ناميًا أو متقدمًا. فهي تعمل على ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، وتسهم في توسيع القدرات التسويقية من خلال فتح أسواق جديدة لمنتجات الدولة. (جويدان الجمل، 2006، صفحة 12)

كما تلعب التجارة الخارجية دورًا بارزًا في الاقتصاد المحلي والدولي، حيث تُعتبر مؤشرًا على النمو الاقتصادي وتنعكس آثاره على مختلف الجوانب الاجتماعية والعلمية والسياسية في الدولة. الهدف الرئيسي للتجارة الخارجية هو تبادل السلع والخدمات بين الدول، نتيجة لندرة تلك السلع في الدول المستوردة، مما يخلق فوائد تؤثر إيجابًا على مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية في المجتمعات. تتمثل أهمية هذه الفوائد في النقاط التالية: (عابي، 2018، صفحة 05)

1. تعزيز حركة الأموال وزيادة رأس المال المُستثمر من خلال الأنشطة التجارية الخارجية.
2. الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة، مما يقوي سيولة الدولة ويدعم عمليات التمويل والاستثمار.
3. تطوير وتعزيز النشاط الاقتصادي سواء في الإنتاج أو الاستهلاك أو الخدمات، من خلال تنشيط الحركة التجارية.
4. توليد عائد مالي من الصادرات يمكن استخدامه لتمويل المشاريع التنموية أو الخدمات العامة.
5. السعي إلى تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال زيادة الصادرات للتوازن مع الواردات، خاصة إذا كانت الواردات في تزايد مستمر.

وبالإضافة إلى ذلك، تعمل التجارة الخارجية المتوازنة على إحداث توازن في ميزان المدفوعات من خلال تلبية احتياجات الدولة وتقليل العجز عن طريق زيادة الإيرادات من الصادرات.

ثانيا: أهداف التجارة الخارجية

أهداف التجارة الخارجية تتضمن مجموعة من النقاط التي تسعى الدول إلى تحقيقها عندما تشارك في التبادل التجاري مع دول أخرى. هذه الأهداف تشمل ما يلي: (ملال، 2020، صفحة 08)

1. الاستفادة من التخصص وتقسيم العمل الدولي: يهدف ذلك إلى الحصول على السلع بكفاءة عالية من الدول التي تتمتع بميزة مطلقة أو نسبية في إنتاجها، مما يعزز التبادل التجاري بين الدول.
2. القضاء على الاحتكار وتحقيق الرفاه الاقتصادي: يهدف هذا إلى توفير تنوع في المنتجات المتاحة في الأسواق الداخلية، مما يسهم في إشباع احتياجات الأفراد وتحسين الأوضاع الاقتصادية.

3. تعزيز الصناعات المحلية وتحقيق التنافسية: يهدف إلى تحويل الصناعات المحلية إلى إنتاج بحجم كبير، مما يزيد من قدرتها على المنافسة على الصعيد الدولي وتحقيق أرباح أكبر.

4. استيعاب التكنولوجيا والابتكار: يهدف إلى تطبيق التكنولوجيا والمعرفة الجديدة داخليًا لتنشيط الاقتصاد وتعزيز الابتكار.

5. زيادة حجم الصادرات وتحسين الميزان التجاري: يهدف إلى زيادة حجم الصادرات السلعية وجلب النقد الأجنبي، مما يسهم في تحقيق توازن في ميزان مدفوعات الدول

المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية

تعود أسباب قيام التجارة الخارجية في الغالب إلى ما يُعتبر السبب الرئيسي، وهو المشكلة الاقتصادية الجوهرية المعروفة بـ "مشكلة الندرة النسبية" وفقا للنظرية الاقتصادية. يُعزى هذا إلى تحديد الاقتصاد بالموارد المحدودة مقابل الاحتياجات البشرية اللانهائية والمتنوعة والتي تزداد تعقيداً. وبالتالي، يتوجب على الاقتصاد توجيه هذه الموارد المحدودة بشكل فعال لتلبية هذه الاحتياجات المتزايدة. (الصوص، 2008، الصفحات 09-10)

بالإضافة إلى ذلك، هناك أسباب أخرى مهمة لقيام التجارة الخارجية: (عابي، 2018، الصفحات 07-08)

- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم يجعل بعض الدول غير قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محلياً.
- تفاوت تكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية يؤدي إلى تباين في تكلفة الإنتاج للسلع بين الدول.
- وجود فائض في الإنتاج المحلي يتطلب البحث عن أسواق خارجية للتسويق.
- السعي إلى زيادة الدخل الوطني من خلال الدخل المحقق من التجارة الخارجية.

- اختلاف الميول والأذواق الناتجة عن التفضيل النوعي للسلع ذات المواصفات العالمية.
- الأسباب الاستراتيجية والسياسية التي تتمثل في تحقيق النفوذ السياسي من خلال التحكم في السلع ذات الندرة النسبية والتجارة بها عالميًا.
- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج واختلاف ميول وأذواق المستهلكين يؤديان إلى تفاوت في استخدام الموارد الاقتصادية.
- التخصص الدولي في إنتاج السلع التي تتمتع بميزة نسبية يؤدي إلى تبادل السلع بين الدول وإنشاء مشروعات كبيرة لتحقيق فوائد اقتصادية من وفورات الحجم.

المبحث الثاني: أساسيات التجارة الخارجية

تعتمد التجارة الخارجية على مجموعة من الاتفاقيات والقوانين الخارجية التي تنظمها، بما في ذلك اتفاقيات التجارة الحرة ومنظمة التجارة العالمية. يعتبر التجارة الخارجية محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي والتطور الصناعي في العديد من الدول، حيث تسهم في زيادة الفرص الاقتصادية وتوسيع أسواق العمل وتحسين مستوى المعيشة.

المطلب الأول: أدوات التجارة الخارجية

1-الرسوم الجمركية

الرسوم الجمركية هي الضرائب التي تفرضها الدولة على السلع عند عبورها لحدودها، سواء كانت هذه السلع صادرات أو واردات. فهي تمثل ضريبة تُفرض على عملية نقل السلع بين الدول، وتُقسم عادة إلى رسوم على الصادرات ورسوم على الواردات. تُعتبر الرسوم الجمركية وسيلة للتحكم في السياسة التجارية، كما تُعتبر مصدرًا هامًا للإيرادات المالية للدولة. وتُستخدم هذه الرسوم كوسيلة لمنع تسرب بعض المواد الأساسية للخارج عند التصدير، ولحماية المنتج المحلي عند الاستيراد. (بالحبيب، 2010، الصفحات 23-24)

2-سياسة الإغراق:

سياسة الإغراق تعني بيع السلع في الأسواق العالمية بسعر يقل عن تكلفة إنتاجها أو بسعر يتساوى مع سعر السلع البديلة أو المكملة، أو حتى بسعر أقل من السعر الذي تباع به في السوق المحلية. يهدف الإغراق إلى التأثير على المنافسين في السوق من خلال خلق تفوق تنافسي يسمح بالسيطرة على السوق وبالتالي تحقيق أرباح أكبر. (المسعودي، 2021، صفحة 16)

3-الإعانات:

تتمثل المساعدة الحكومية للمصدرين في تقديم مزايا عينية أو نقدية لهم، بهدف تعزيز قدرتهم على تصدير سلع محددة. يهدف هذا الإجراء إلى دعم المنتجين المحليين لكسب حصة أكبر في الأسواق الخارجية. يمكن تقسيم المساعدات إلى قسمين: (علي، 2013، صفحة 38)

أ-المساعدات المباشرة: وتتمثل في منح مبالغ نقدية معينة، تُحدد بناءً على قيمة أو كمية محددة من السلع المصدرة.

ب-المساعدات غير المباشرة: وتتضمن منح الدول بعض الامتيازات للمصدرين، مثل الإعفاء من بعض الضرائب، وغيرها من الامتيازات التي تسهل عملية التصدير.

4-نظام الحصص:

يشير إلى تقييد كمية الواردات لبعض السلع أو كلها، حيث تقوم الدولة بمنع استيراد سلعة معينة ثم تصدر قراراً يسمح باستيرادها بتحديد كمية معينة أو تخصيص مبالغ محددة لاستيرادها خلال فترة زمنية محددة. يعتمد نظام الحصص على تحديد حد أقصى لكمية السلع المستوردة من الخارج خلال فترة زمنية معينة، ويُطبق عادة على الواردات بشكل شائع، ولكن يمكن أيضًا تطبيقه على الصادرات. (قورين، 2011، صفحة 44)

5-تراخيص الاستيراد

تراخيص الاستيراد عادةً ما يتم تطبيقها متزامنةً ومكملةً لنظام الحصص. يُنظّم هذا النظام استيراد بعض السلع عبر تقديم تراخيص مسبقة من السلطات المختصة، حيث لا يُسمح باستيراد هذه السلع إلا بعد الحصول على تصريح من الجهة الإدارية المعنية. يُستخدم هذا النظام لعدة أغراض، بما في ذلك تحديد حصة محددة من سلعة دون الإعلان عنها، وحماية الإنتاج المحلي من واردات بعض الدول التي قد تكون غير مرغوب فيها. يمكن أن تمنح السلطات هذه التراخيص دون قيود أو شروط ضمن الحصة المحددة، أو وفقًا لمعايير محددة. كما يُمكن أحيانًا للدولة بيع هذه التراخيص في مزاد علني، مما يُمكّنها من المشاركة في الأرباح المترتبة عن الاستيراد. (شتاتحة، 2018، صفحة 28)

6-المعاهدات التجارية:

تشمل جميع الاتفاقيات التي تبرمها الدول مع بلدان أخرى، من خلال دبلوماسيتها، بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية بينها وبين تلك الدول وتنظيمها بشكل يشمل الجوانب الاقتصادية والتجارية والإدارية وحتى السياسية. تتمثل أهداف هذه المعاهدات في تعزيز التعاون الاقتصادي، وتحفيز التبادل التجاري، وتوفير بيئة تجارية مواتية للأعمال. تقوم المعاهدات التجارية على مبادئ عامة مثل مبدأ الرعاية الأولية للدولة، ومبدأ المساواة، ومبدأ المعاملة بالمثل، حيث تعتمد على تحقيق مصالح مشتركة بين الدول الطرفة. (شراقي، 2023، صفحة 526)

7-الاتفاقيات التجارية:

الاتفاقيات التجارية تتميز عن المعاهدات التجارية بأنها ذات أجل أقصر، وتتناول قضايا محددة بتفصيل أكبر من تلك التي يتناولها المعاهدات التجارية. في العادة، تقتصر المعاهدات التجارية على وضع المبادئ العامة وقواعد السلوك بين الدولتين، بينما تتعمق الاتفاقيات

التجارية في قضايا محددة. يمكن عقد الاتفاقيات التجارية عن طريق وزراء الاقتصاد أو التجارة الخارجية، وتهدف إلى تحقيق أهداف محددة في مجال التجارة والاقتصاد. (حفاف، 2009، صفحة 50)

8- الاتحادات الجمركية: هي اتفاقيات تبرم بين دولتين أو أكثر لتأسيس تحالف جمركي، يهدف إلى إزالة جميع العوائق والضرائب الجمركية عن حركة البضائع داخل حدود الاتحاد.

تقوم الدول الأعضاء في هذه الاتحادات بتوحيد أنظمتها الجمركية لتكون متماثلة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء، حيث تكون الضرائب والقيود والعوائق واحدة لجميع الأعضاء في التعامل مع الدول الخارجية. (أبو حلوة، 1992، صفحة 117)

المطلب الثاني: نظريات التجارية الخارجية

المكاسب الاقتصادية تعتبر الحافز الرئيسي للتجارة بين الدول، وتتزايد هذه المكاسب بسبب التخصص في إنتاج السلع والخدمات. نتيجة لذلك، تتجه الموارد الاقتصادية نحو المجالات الأكثر إنتاجية في الدول المشاركة في التجارة الخارجية. يُعتبر استكشاف النظريات الحديثة والكلاسيكية في هذا المجال أمرًا مهمًا لفهم أعمق للظواهر الاقتصادية.

أولا / النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية

أ-نظرية التكاليف المطلقة لـ (Smith Adam)

تُعتبر نظرية آدم سميث في التكاليف المطلقة تأسيسًا لفهم التجارة الخارجية، في كتابه "ثروة الأمم" عام 1776 قدم نظريته حول التجارة الخارجية واعتمد على مفهوم التكاليف المطلقة. يشير إلى أهمية الاستفادة من التخصص وتقسيم العمل دوليًا لزيادة الإنتاجية وتوسيع السوق.

كما أوضح أن التجارة الخارجية تعتمد على الفائض في الميزان التجاري، ومع ذلك، تعرضت نظرياته لانتقادات بسبب عدم توضيح كيفية التخصص للدول التي لا تمتلك ميزة نسبية، وعدم معالجة التفوق النسبي كأساس للتخصص الدولي". (زيرمي، 2010، الصفحات 31-32)

ب-نظرية التكاليف النسبية (Ricardo David)

تقدم نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو شرحًا لكيفية التبادل الدولي وتخصص كل دولة في الإنتاج بناءً على التكاليف النسبية للإنتاج. تعتمد النظرية على فكرة أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي يمكنها إنتاجها بتكلفة أقل نسبيًا، وتستورد السلع التي تنتج بتكلفة أقل من الدول الأخرى. ومن النقاط القوية للنظرية أنها تشجع على التخصص وتعزز حرية التجارة، ولكنها تعرضت لانتقادات بسبب بساطتها الزائدة وتجاهلها لعوامل مثل انتقال العوامل الإنتاجية بين الدول وتغيرات التكاليف مع الوقت. كما لم تعالج النظرية تحديد معدلات التبادل الدولي، وتم تطويرها فيما بعد من خلال أفكار جون ستيوارت. (بلقة، 2008، الصفحات 11-12)

ج-نظرية القيم الخارجية (Jon Stuart Mill)

نظرية جون ستيوارت ميل حول القيم الخارجية تركز على تحديد قيمة السلع وتوزيع المكاسب بين الدول المتبادلة. يستند ميل في نظريته على فكرة وجود حجم معين من العمل في كل دولة ينتج نواتج مختلفة، مما يركز على الكفاءة النسبية للعمل. تعتمد هذه النظرية على الطلب المتبادل بين الدول، حيث يطلب كل دولة سلع وخدمات من الدولة الأخرى. كما أشار ميل إلى أهمية التفرقة بين التبادل الداخلي والتبادل الدولي، وقد قام بتحليل هذه الفكرة بشكل بياني مثلما فعل كل من مارشال وأدجورث. (عبدات، 2010، صفحة 42)

ثانيا/ النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية

أ-نظرية نسب عناصر الإنتاج لهيكشر أولين

نظرية نسب عناصر الإنتاج تم تبنيها من قبل الاقتصادي السويدي إيلي هكشر والاقتصادي السويدي الآخر برتل أولين. هذه النظرية تركز على أسعار عناصر الإنتاج وتوفرها في الدول المختلفة، حيث يرجع اختلاف النفقات النسبية بين الدول إلى اختلاف في أسعار عناصر الإنتاج وندرتها. أولين رفض الفرضيات التي اعتمدت عليها النظرية الكلاسيكية، مثل اعتبار العمل أساسًا لقيمة السلع، وأكد على أهمية تطبيق أسعار عوامل

الإنتاج بناءً على نظرية القيمة. تعتمد هذه النظرية على فكرة أن التجارة الخارجية هي تمديد طبيعي للتجارة الداخلية، وأن تبادل السلع بين الدول يحدث بسبب اختلاف في الأسعار النقدية داخل كل دولة، مما يدفع بالسلع من الدول التي تتوفر فيها بكميات نسبية إلى الدول الأخرى. (شليحي، 2020، الصفحات 43-44)

ب-لغز ليونتيافLEONTIEF

تطبيق لغز ليونتياف في عام 1953 على الولايات المتحدة الأمريكية يستند إلى فكرة أن البلدان تصدر السلع التي تستخدم في إنتاجها الموارد التي تتوفر لديها بوفرة نسبية، وتستورد السلع التي تحتاج إلى الموارد التي تفتقر إليها. ومع ذلك، كانت النتيجة غير متوقعة، حيث كانت الولايات المتحدة تصدر سلعًا تتطلب عملًا بكثرة وتستورد سلعًا تتطلب رأس مال بكثرة. يُعزى هذا التناقض إلى ارتفاع إنتاجية العمل في الولايات المتحدة مقارنة ببقية العالم، مما يجعل من الاقتصاد الأمريكي قادرًا على تصنيع سلع بكفاءة عالية بالرغم من اعتمادها على العمل بشكل كبير. (عبدات، 2010، الصفحات 43-44)

ج-نظرية تكلفة الفرصة البديلة

تأسست نظرية تكلفة الفرصة البديلة على يد الاقتصادي الألماني غوتفريد هابرلر، والذي استحدث مفهومًا جديدًا للنفقات النسبية معتمدًا على فرضيات نظرية تكلفة الفرصة البديلة. في كتابه "قانون الميزة النسبية" الذي نشره في عام 1933، أوضح هابرلر كيفية تطبيق هذا المفهوم على منحنى إمكانيات الإنتاج وكيف يمكن لهذه النظرية أن تطور فهمنا للميزة النسبية بطريقة تشمل جميع عناصر الإنتاج. في جوهرها، تعتمد فكرة تكلفة الفرصة البديلة على افتراض أن أثمان السلع تتناسب مع نفقات التكلفة النسبية. وتشير النظرية إلى أن الدولة التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج سلعة معينة هي الأكثر كسبًا، وأن الفارق في الأسعار النسبية يدفع عملية التبادل. وببساطة، إذا كانت الدولة قادرة على إنتاج سلعة معينة، فإن تكلفة الفرصة البديلة لهذه السلعة تمثل السلعة الأخرى التي يجب التخلي عنها للحصول على مزيد من السلعة الأولى. ومع ذلك، على الرغم من تفسير النظرية لأسباب القيام بالتجارة الخارجية، فإنها تواجه

انتقادات، مثل عدم قدرتها على تفسير اختلاف المزايا النسبية بين الدول وتأثير التجارة الخارجية على عوائد الإنتاج في الدول المشاركة في التبادل. (عابي، 2018، صفحة 21)

ثالثا: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

أ-نموذج الفجوة التكنولوجية

يميز نموذج الفجوة التكنولوجية ثلاث مراحل في دورة حياة المنتج: (عكاشة، 2012، الصفحات 68-69)

1. **مرحلة المنتج الجديد** :تظهر المنتجات الجديدة في البلدان التي تمتلك تكنولوجيا متقدمة ويكون لديها مستوى عالٍ من الدخل ويتمتع بقوة عاملة مؤهلة. يتم إطلاق المنتج في السوق المحلية ويستهلك داخل البلد فقط.
2. **مرحلة نضج المنتج** :في هذه المرحلة، يبدأ المنتج في التوسع والانتشار إلى البلدان الأخرى المتقدمة من خلال النسخ أو التقليد. يتم تطوير المنتج وتحسينه لتلبية احتياجات السوق العالمية.
3. **مرحلة تعميم المنتج دولياً** :يصبح المنتج متوفرًا عالميًا بفضل التصدير، مما يجعل أي دولة قادرة على إنتاجه، بما في ذلك الدول النامية. يتم ذلك عن طريق نقل تكنولوجيا الإنتاج وتسويق المنتج. في هذه المرحلة، قد تقلل الشركة المبتكرة من إنتاج المنتج الأصلي للتركيز على الابتكار وتطوير منتجات جديدة.

ب-نظرية التبادل االلامتكافئ

منذ الخمسينات ظهرت بعض كتابات الاقتصاديين أمثال سنجر، جيردال وغيرهم،

نظرية التبادل اللامتكافئ نشأت في الخمسينات مع ظهور كتابات اقتصادية تُبيّن أن التبادل بين الدول المتقدمة والمتخلفة غير متكافئ، حيث تستفيد الدول المتقدمة بشكل أكبر. هذا يعود إلى عدة عوامل منها عدم وجود توازن مستقر بين الأسعار والدخل وعدم وجود منافسة حقيقية بين الدول. إمانويل يربط هذا التبادل بسوء استغلال الدول الفقيرة وتحقيق أرباح احتكارية للدول

الغنية، مما يؤدي إلى تبعية الدول النامية للدول الصناعية. سمير أمين يؤكد هذا التبادل اللامتكافئ ويربطه بالتاريخ ونظام الأسعار الخارجية وتفوق التكنولوجيا للدول المتقدمة.

ج-نظرية تشابه الأذواق:

هي فكرة اقتصادية ترجع إلى ستافان ليندر، حيث يفترض أن الدول ستصدر السلع التي لديها أسواق كبيرة ورائجة. يُبرر ليندر هذا بضرورة إنتاج كميات كبيرة لتحقيق وفورات اقتصادية وتخفيض الأسعار. كما يعتقد أن الدول ذات الدخل المتشابه ستكون متشابهة في الذوق، مما يجعل فرص التصدير تتمحور حول الدول ذات الدخل المشابه. يتوقع ليندر أن تكون التجارة الخارجية تركز على السلع المتشابهة لكنها تظل متميزة بطرق أخرى، ويرى أن هذا ينطبق فقط على السلع الصناعية المتنوعة. وعلى الرغم من توقعاته، يعتبر أسلوبه غير كامل حيث لا يفسر سبب تركز إنتاج السلع في دول معينة. (علي محمود، 2019، الصفحات 53-54)

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

التجارة الخارجية تتأثر بعوامل متعددة تتفاوت في أهميتها، منها:

1. العوامل الطبيعية:

- سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول يؤدي إلى تركيز التجارة الخارجية في بعض السلع.
- حجم الدولة ومساحتها يؤثران على تكامل الموارد والإنتاج.
- التأثير المباشر للمناخ على التكاليف والإنتاجية.

2. العوامل الاقتصادية:

- التكاليف والأسعار تحدد الأسعار العالمية وتؤثر على الطلب.
- الجودة وتقنيات الإنتاج تؤثر على المنافسة العالمية.
- نفقات النقل والتخزين تؤثر على حجم التبادل التجاري.
- التمويل يؤثر على حجم التجارة. (عوض الله، 1999، صفحة 48)

3. عوامل أخرى:

- الظروف السياسية تحدد فرص التجارة مع الدول المستقرة سياسياً.
- الإجراءات الإدارية والتشريعات تؤثر على سهولة الصادرات والواردات.
- الإضرابات العمالية تؤثر على الإنتاج وبالتالي على التجارة.
- اختلاف الأذواق يؤثر على حركية التجارة وحجم الواردات والصادرات (يسري أحمد، 2001، صفحة 126)

كما تتأثر التجارة الخارجية بعدة عوامل، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، ومن بين هذه العوامل المؤثرة: (زيرمي، 2010، صفحة 08)

1. انتقال الأيدي العاملة:

- تفاوت الأجور بين الدول: يعود ذلك إلى اختلاف المستويات الاقتصادية.
- الندرة النسبية والمطلقة للقوى العاملة.
- اختلاف مستوى المهارة على الصعيدين الوطني والدولي.
- تفاوت مستوى المعيشة والحضارة، مما يؤدي إلى هجرة العمال الماهرين بحثًا عن فرص أفضل.

2. رأس المال:

- سعر الفائدة الحقيقي: يؤثر معدل الفائدة المرتفع على انتقال الأموال.
- سعر الخصم: يشجع نسبة الخصم المنخفضة انتقال رؤوس الأموال.
- سعر الصرف: يؤثر ارتفاع قيمة العملة على طلبها من الدول الأخرى ويزيد من حجم التبادل، ويشجع على الاستثمار في تلك البلدان.

3. التكنولوجيا:

- تقديم الآلات الجديدة والتكنولوجيا تسهم في الإنتاج وتحل مشاكل نقص القوى العاملة، مما يقلل التكاليف والجهد والوقت ويحسن الجودة، مما يؤثر على التبادل التجاري.

بالإضافة إلى هذه العوامل، تأثرت التجارة الخارجية أيضًا بظهور الدول الجديدة، والتجمعات الإقليمية، والمنظمات الخارجية، والانفتاح الاقتصادي".

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم التجارة الخارجية، ورغم اختلاف التعريفات حولها، إلا أنها تتفق على دورها الفعّال في التنمية الاقتصادية، كما تتطرقنا إلى أهم النظريات.

يتأثر هذا القطاع الاستراتيجي بعوامل متعددة، سواء طبيعية أو اقتصادية، والتي قد تعيق تطوره وتوسعه. بالإضافة إلى ذلك، يواجه المتعاملون في التجارة الخارجية، وخاصة المصدرين، مخاطر متنوعة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية، والتي قد تكبدهم خسائر مالية كبيرة.

قد وضع أنصار تقييد التجارة الخارجية حججًا وأدوات لتبرير موقفهم، في حين دافع أنصار التحرير عن موقفهم وقدموا حججًا وأدوات لدعم ذلك.

يمكن القول إن التجارة الخارجية تعد أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية للدول، حيث تسهم في تعزيز التبادل التجاري واستفادة الدول المشاركة من الموارد والفوائد المتبادلة. ومع ذلك، فإن هذا القطاع يواجه تحديات متعددة، بما في ذلك العوامل الطبيعية والاقتصادية والسياسية التي قد تعيق نموه وتوسعه. ومن أجل تحقيق فوائد التجارة الخارجية بشكل أمثل، يجب على الدول تبني سياسات تجارية فعّالة وتعزيز التعاون الدولي، بالإضافة إلى التخلص من العقبات والمخاطر التي قد تواجه المتعاملين في هذا القطاع.

في النهاية، يظل التركيز على تحقيق التوازن بين فرص الربح وتقليل المخاطر، مع تحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي.

الفصل الثاني: الإطار النظري للانفتاح التجاري

تمهيد:

في السنوات الأخيرة، شهدت العديد من الدراسات اهتمامًا متزايدًا بظاهرة الانفتاح التجاري، وهو ما يبرز أهمية هذه الظاهرة في تحقيق أهداف الدول المختلفة، سواء كانت متقدمة أو نامية. يشجع الانفتاح التجاري على التبادل التجاري وجذب الاستثمارات الأجنبية، بهدف تحقيق فوائد من دخول الأسواق العالمية واعتماد التكنولوجيا المتقدمة. ونتيجة لذلك، يسهم هذا الانفتاح في تحقيق نمو اقتصادي مستدام للدول.

وبناءً على ذلك، أصبح الانفتاح التجاري عنصرًا أساسيًا في تفاعل الدول مع بعضها البعض، ويحظى بأهمية كبيرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي. وسنركز في هذا الفصل على:

المبحث الأول: مفهوم الانفتاح التجاري

المطلب الأول: تعريف الانفتاح التجاري

المطلب الثاني: أهمية الانفتاح التجاري

المطلب الثالث: مزايا وخصائص الانفتاح التجاري

المبحث الثاني: سياسات الانفتاح التجاري

المطلب الأول: مفهوم السياسات التجارية وأهدافها

المطلب الثاني: سياسة الحرية التجارية

المطلب الثالث: سياسة الحماية التجارية

المبحث الأول: مفهوم الانفتاح التجاري

بعد الحرب العالمية الثانية، توجه الفكر الاقتصادي نحو اتخاذ مقاربات جديدة لقوانين التجارة الخارجية، مع التركيز بشكل أساسي على حرية المنافسة وتحديد المبادلات التجارية. يهدف ذلك إلى تحقيق الأمن والسلم العالميين.

المطلب الأول: تعريف الانفتاح التجاري

تعتبر التجارة الخارجية الركيزة الأساسية في أي مجتمع، إذ تسهم في توسيع قدرة التنافسية من خلال فتح أسواق جديدة. كما تلعب دورًا هامًا في زيادة رفاهية البلاد عبر توسيع نطاق الخيارات المتاحة للاستهلاك والاستثمار، (السانوسي، 2007، صفحة 46) حيث يشمل مفهوم التجارة الخارجية مجموعة من التعاريف نذكر منها:

وفقًا لتعريف البنك العالمي، يُعرف الانفتاح التجاري على أنه عملية إزالة أو تخفيض الممارسات التجارية التي تعيق حركة السلع والخدمات بحرية بين الدول. يتضمن ذلك تخفيض التعريفات الجمركية (الرسوم والرسوم الإضافية ودعم الصادرات) والقيود الجمركية (مثل أنظمة الترخيص والحصص والمعايير التعسفية)، بالإضافة إلى إلغاء الحوافز الحكومية وتقييد التجارة بين الدول. يهدف ذلك إلى جعل النظام التجاري أكثر حيادًا وأقرب إلى نظام تجاري خالٍ من التدخل الحكومي. (عدة محمد، 2022، صفحة 03).

وفقًا لتعريفKrueger – Baghawati ، يعرف الانفتاح التجاري على أنه تلك السياسة التي تهدف إلى تقليل التحجيم ضد الصادرات. يرتبط هذا التعريف بخاصية مهمة، حيث أن تحرير التجارة لا يشترط بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرًا أو حتى منخفضة للغاية. وبالتالي، وفقًا لهذا التعريف، يمكن أن يكون هناك اقتصاد مفتوح ومحرر في نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية (سموك نوال، 2018-2019، صفحة 95).

استنادا إلى التعريفين المذكورين، يمكن القول بأن الانفتاح التجاري يشير إلى سياسة تهدف إلى تعزيز حرية حركة السلع والخدمات بين الدول، من خلال إزالة أو تقليص العوائق التجارية

مثل التعريفات الجمركية، والقيود الجمركية، والحوافز الحكومية، وتقييدات التجارة. يهدف هذا إلى جعل النظام التجاري أكثر حيادية وتحقيق تحريك الاقتصادات بشكل أكبر وتوسيع فرص التجارة الخارجية، دون الحاجة إلى أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرية أو منخفضة للغاية.

كما يعرف الانفتاح التجاري بأنه: العملية التي تهدف إلى فتح السوق الوطنية للمعاملات الخارجية الاقتصادية، سواء كانت استثمارية أو تجارية، وذلك استنادًا إلى القواعد التي يسير عليها التقسيم الدولي للعمل. وبذلك، يتجاوز هذا النهج حدود السوق الوطنية إلى السوق الخارجية. فهو ليس مجرد توفير فرص الحصول على السلع، بل يشمل أيضًا الخدمات، والتكنولوجيا، والاستثمار الأجنبي، ورأس المال (صفوت، 2008، صفحة 39).

وفقًا للمعهد العربي للتخطيط، يمكن تعريف الانفتاح التجاري بأنه السياسة التي تتضمن التخلي عن التحيز ضد التصدير واعتماد سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، وتقليص قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية، والسعي نحو تطبيق نظام موحد للتعريفة الجمركية. وبالتالي، يشمل برنامج تحرير التجارة الخارجية مجموعة شاملة من الإجراءات، بما في ذلك سياسات الاستيراد وتشجيع الصادرات وسياسات سعر الصرف وإدارة الاقتصاد الكلي والتنظيم والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين (اسماعيل، 2004-2005، صفحة 9).

وعليه يمكن القول إن الانفتاح التجاري يشير إلى إزالة التجارة الخارجية وأسعار الصرف، وذلك وفقًا لجملة من الإجراءات والتدابير التي تحددها منظمة التجارة العالمية.

المطلب الثاني: أهمية الانفتاح التجاري

تُعتبر التجارة الخارجية استراتيجية اقتصادية وسياسية حيوية، إذ تُستخدم كأداة من قبل الدول لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية في المعاملات الخارجية وتنفيذ أهدافها الداخلية، مثل حماية الصناعات الناشئة من التنافس الأجنبي واستغلال فوائد الدول الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، تلعب التجارة الخارجية دوراً مهماً في تعزيز العلاقات الاقتصادية والنمو الاقتصادي،

حيث يعتبر تحرير التجارة عاملاً إيجابياً يؤثر على مؤشرات النمو الاقتصادي وبالتالي على مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، حيث يُعتبر النمو الاقتصادي هدفاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية (صارة، 2019، صفحة 6).

سياسة الانفتاح التجاري تحظى بأهمية كبيرة في استراتيجية السياسة الاقتصادية للدول النامية والمتقدمة على حد سواء. فهي تسهم في توسيع إمكانيات الاستهلاك والإنتاج الوطني بشكل أكبر مما كانت عندما كانت الأسواق مغلقة على حدودها. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تتيح تصريف الفائض إلى الأسواق الخارجية بجانب السوق المحلي.

وتكمن أهمية سياسة الانفتاح التجاري أيضًا في العلاقة المباشرة التي ترتبط بها مع النمو الاقتصادي. يشير العديد من الاقتصاديين إلى أن تحرير التجارة يمكن أن يؤثر إيجابًا على مؤشرات النمو الاقتصادي، وبالتالي على المستوى العام للرفاهية الاقتصادية (عدة محمد، 2022، صفحة 6).

المطلب الثالث: مزايا وخصائص الانفتاح التجاري

من أهم مزايا وخصائص الانفتاح التجاري ما يلي: (عاشور، 2015، صفحة 357).

- تمكين الانفتاح التجاري للدول يسهم في تحقيق التخصص في إنتاج السلع بتكاليف منخفضة، مما يعزز الكفاءة في استخدام الموارد ويزيد من حجم الإنتاج العالمي، مما يشجع على التقسيم في العمل وتخصص الإنتاج.
- تعتمد فعالية تقسيم العمل وتخصص الإنتاج على حجم السوق؛ فالحرية في التبادل يوسع السوق نتيجة زيادة الطلب على السلع.
- يؤدي الانفتاح على الأسواق الخارجية إلى تخفيض أسعار السلع المستوردة غير المنتجة محلياً، مما يعود بالفائدة على المستهلك والمنتج على حد سواء ويمنع التكتلات الاحتكارية.

- يشجع الانفتاح التجاري على تعزيز المنافسة بين الدول في إنتاج السلع، مما يحفز الإنتاج ويشجع على التطوير التقني وتحسين وسائل الإنتاج.

كما يعتبر الانفتاح الاقتصادي عاملاً مهماً في تحسين وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة، مما يزيد من كمية الإنتاج وكفاءته. كما يسهم في حدوث اقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج، لأن توسيع السوق من خلال التجارة لا بد أن يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، وبالتالي سيكون له مردود إيجابي على النمو ورفاه البشر (عودة، 2016، صفحة 55).

كما توفر عملية الانفتاح الخارجي العديد من المزايا والفوائد خاصة للدول النامية، ومنها: (مراد، 2013، صفحة 38)

- تعزيز المنافسة في الأسواق المحلية: يسهم تحرير التجارة الخارجية في إزالة الحواجز التجارية، مما يشجع على نشوء منافسة قوية في الاقتصاد.
- تقليل التزامات الحكومة: يخفف التحرير التجاري من التدخل الحكومي والتكاليف المرتبطة بتنظيم أسعار الصرف، مما يتيح للحكومة التركيز على مهام أخرى.
- دعم عملية الاندماج الاقتصادي: يساهم التحرير التجاري في إنشاء أسواق واسعة، مما يعزز عمليات الاندماج الاقتصادي من خلال إزالة العوائق التجارية.
- تعزيز تغطية التكاليف من خلال زيادة الصادرات، وهو يسهم في تحقيق التوازن التجاري.
- زيادة الضغط على المؤسسات المحلية للابتكار وتحقيق أعلى مستويات الإنتاجية.
- توفير مجموعة أوسع من خيارات المنتجات للمستهلكين.
- تمكين الشركات من استغلال الميزات النسبية بشكل كامل.
- زيادة استخدام التكنولوجيا الجديدة في عمليات الإنتاج والتجارة.

- انخفاض أسعار السلع نتيجة لإزالة القيود عن الاستيراد، مما يسمح للمستهلكين بالحصول على سلع بأسعار منخفضة.

المبحث الثاني: سياسات الانفتاح التجاري

توجد تباينات واضطرابات في السياسات التجارية بين الدول نتيجة لاختلاف أهدافها ومصالحها الوطنية، مما يؤدي إلى تبني سياسات متنوعة مثل التحرير، التقييد، أو الحماية. هذا التنوع يثير مناقشات فكرية وجدلية حادة بين الأطراف المختلفة، حيث يدافع كل طرف عن مبادئه وسياسته بتوظيف حجج تبرر مواقفه.

المطلب الأول: مفهوم السياسات التجارية وأهدافها

أولا: مفهوم السياسات التجارية

تُشير سياسات التجارة في سياق العلاقات الاقتصادية الخارجية إلى مجموعة الوسائل التي تستخدمها الدول لتنظيم التبادل التجاري مع العالم الخارجي. إذا كانت السياسة تُعرف بأنها فن اختيار البدائل الممكنة، فإن السياسة التجارية تمثل اختيار الدولة بين الحرية التجارية والحماية، وتُعبّر عن ذلك من خلال إصدار التشريعات والقوانين واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها. (لوصيف، 2013، صفحة 15).

وتعرف السياسة التجارية بأنها مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدول للسيطرة والتحكم في نشاط التجارة الخارجية، سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، تهدف هذه السياسة إلى تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك من خلال التفاعل مع مجموعة متنوعة من الدول (روابح، 2013، صفحة 131).

بناءً على التعريفين السابقين يمكن القول إن السياسة التجارية تُعتبر مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة لتنظيم قطاع التجارة الخارجية. تتفاوت السياسات التجارية

وتتغير مع اختلاف الأنظمة السياسية والوضع الاقتصادي في كل دولة، حيث تتباين الأهداف والوسائل بين الدول.

تعرف السياسة التجارية الخارجية أيضًا بأنها الإجراءات التي تشمل المراقبة المباشرة للواردات، بهدف تحويل الإنفاق المحلي بعيدًا عن السلع الأجنبية وتوجيهه نحو السلع المحلية، بالإضافة إلى تشجيع الصادرات وجذب الطلب الأجنبي للسلع المحلية (طوروس، 2010، صفحة 233). في الدول التي تتبنى التخطيط المركزي، تعد السياسة التجارية جزءاً أساسياً من النظام الاشتراكي الشامل الذي ينظم النشاط الاقتصادي بأكمله. حيث تسيطر الدولة على الاقتصاد بشكل كامل، تتم إدارة التجارة الخارجية وسياساتها بواسطة التوجيهات الحكومية وفقًا للخطط الاقتصادية التي تُعد وتُنفذ من قبل الحكومة بجدول زمني محدد (الصالح، 2022، صفحة 34).

مما سبق نستنتج أن السياسة التجارية الخارجية تمثل مجموعة الإجراءات والوسائل التي تتبعها الدولة لتنظيم حركة تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بينها وبين العالم الخارجي، بهدف تحقيق مختلف أهدافها.

ثانيا: أهداف السياسة التجارية

تتضمن السياسة التجارية مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية المتمثلة في:

الأهداف الاقتصادية:

- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة عبر جمع الرسوم الجمركية، واستخدامها في تمويل النفقات العامة بمختلف أنواعها.
- حماية الصناعة المحلية من التنافس الأجنبي عبر تقديم حوافز وتسهيلات للمنتجات المحلية.

- حماية الاقتصاد من خطر الإغراق، وهو استخدام وسائل التجارة الخارجية للاحتكار الأسواق، ويتم ذلك من خلال تبني إجراءات تجارية لمواجهة هذا الخطر وحماية الاقتصاد المحلي (سمية، الصفحات 8-9).

الأهداف الاجتماعية:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية :يمكن تحقيق هذه الهدف من خلال تطبيق سياسات التجارة العادلة وتنظيم السوق بطريقة تعزز المنافسة العادلة بين المنتجين المحليين والمستوردين. يمكن استخدام الرسوم الجمركية والحواجز التجارية الأخرى لتوجيه السوق نحو دعم الصناعات المحلية الحيوية.
- إعادة توزيع الدخل المحلي بين الفئات والطبقات المختلفة :يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال سياسات التحويل الاجتماعي، مثل زيادة الضرائب على الأثرياء وتوجيه هذه الأموال نحو دعم الفئات الأكثر احتياجًا، مثل توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والتعليم والرعاية الصحية (محمد، 2019، صفحة 54).
- حماية الصحة العامة من خلال منع استيراد السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية، وتقييد استيراد السلع التي قد تؤثر سلبًا على الصحة العامة مثل الكحول والسجائر.

الأهداف الاستراتيجية:

الأهداف الاستراتيجية للسياسة التجارية تشمل (السريتي محمد، 2009، صفحة 58):

- المحافظة على أمن الدولة، مع الاهتمام بالأمن الاقتصادي والغذائي، وتعزيز الإطار العام للأمن الوطني بما في ذلك الجوانب العسكرية المتعلقة بالأمن الإقليمي.
- توفير الحد الأدنى من الإنتاج المرتبط بمصادر الطاقة الحيوية والاستراتيجية، مثل البترول، والاستفادة الأمثل من الموارد الطبيعية للدولة.

المطلب الثاني: سياسة الحرية التجارية

1-تعريف سياسة الحرية التجارية

حرية التجارة تعرف بأنها السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول، سواء من خلال فرض التعريفات الجمركية، الحصص، أو أي وسائل أخرى. وفي هذا السياق، لا يُسمح بفرض أي قيود تعيق حركة السلع عبر الحدود، سواء كان ذلك بالنسبة للصادرات أو الواردات. ويمكن لعدم وجود القيود أن يحقق فوائد متبادلة بين مختلف دول العالم في مجال التجارة الخارجية، مما يُعزز من مستوى الرفاهية الاقتصادية (سمية، 2008، صفحة 13).

سياسة الحرية التجارية ترجع جذورها إلى مبدأ الدفاع عن حرية التجارة الخارجية، والذي يعود إلى المذهب الطبيعي الذي نشأ في فرنسا بقيادة فرانسوا كيني (1694-1774). يستند المذهب الطبيعي إلى مفهوم عدم التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية، إذ يرى أن مصالح الأفراد لا تتعارض بالضرورة مع بعضها البعض أو مع مصلحة المجتمع. ويعتقد أن المنافسة الحرة تمكن من تحقيق ما يُعرف بـ"الثمن المجزي" أو "الثمن العادل." من أبرز داعمي المذهب الطبيعي كان تورجو (1727-1781)، الذي صاغ بعضًا من أقواله بطريقة متطرفة لمبدأ الحرية الاقتصادية (نجيبة، 2011، صفحة 28).

حجج أنصار سياسة الحرية التجارية:

أنصار سياسة الحرية التجارية يعتبرون ضرورة إقامة المبادلات الخارجية في نظام خالٍ من القيود والعوائق، مستندين إلى مجموعة من الحجج، من بينها (زقار، صفحة 177):

- التخصص في الإنتاج: حيث تقوم كل دولة بالتخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية، مما يُمكِّنها من زيادة إنتاجها لتلك السلع وتصدير الفائض إلى الدول التي تحتاجها.

- انخفاض أسعار السلع الخارجية: نتيجة لتخصص الإنتاج وتوزيع العمل، فإن الحرية التجارية تقلل من أسعار السلع المستوردة، مما يزيد الدخل الحقيقي للدول ويحفز الاستثمارات المحلية.
- التقدم الفني: تشجيع المنافسة يؤدي إلى الابتكار وتطوير وسائل الإنتاج، مما يعزز التطور الاقتصادي.
- الحد من الاحتكارات: بفضل وجود حرية التجارة، يتعذر على المنتجين فرض الأسعار والاحتكارات، مما يحمي المستهلكين ويحفز المنافسة.
- تعزيز الإنتاج: فرضية أن الحرية التجارية تعزز الإنتاجية، حيث يمكن للطلب الخارجي تعزيز الطلب المحلي ودعم المشاريع الإنتاجية.

فتحرير التجارة الخارجية يُعتبر عودة إلى تطبيق المبادئ الأساسية للنظرية الاقتصادية، حيث ينظر إليه على أنه يعزز التنافسية في السوق العالمية. وفي هذا السياق، يتم التأكيد على أن السوق يعمل بشكل فعال عندما يتمكن المنافسون من الدخول والخروج بحرية، مما يضمن تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

المطلب الثالث: سياسة الحماية التجارية

سياسة الحماية التجارية تُعرف كمجموعة من القواعد والتدابير التي تفرض قيودًا مباشرة أو غير مباشرة، سواء كانت كمية أو غير كمية، على تدفق التجارة الخارجية عبر الحدود الوطنية بهدف تحقيق أهداف اقتصادية معينة. يدعو أنصار مبدأ الحماية إلى تقييد التبادل التجاري مع الخارج، وخاصة تيار الاستيراد، مبررين موقفهم بأسباب اقتصادية وغيرها (عمار، 2018، صفحة 29).

سياسة الحماية التجارية تهدف إلى حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، وذلك من خلال استخدام مجموعة من الأدوات التي تُقلل من حجم الاستيراد. يتم ذلك بهدف حماية

الصناعات المحلية من المنافسة التي تأتي من دول تتمتع بتقدم فني وإنتاجي، أو تنتهج سياسات احتكارية. (أنيسة، 2022، صفحة 28).

أنصار مذهب الحماية لا يتجاهلون المزايا التي يمكن الحصول عليها من تحرير التجارة الخارجية، مثل التخصص الدولي وتقسيم العمل، وأن التبادل الدولي يقوم على أساس اختلاف النفقات النسبية للإنتاج بين الدول. ومع ذلك، يرون أن هناك أهدافًا ذات أولوية بالنسبة للمجتمع، وقد يكون من الضروري التضحية ببعض مزايا تقسيم العمل والتخصص الدولي من أجل تحقيق تلك الأهداف، فعلى سبيل المثال، إذا كان الفكر الكلاسيكي للتبادل الدولي يستند إلى تفاوت التكاليف النسبية، فإن الدراسات الحديثة عن الفجوات التكنولوجية تشير إلى إمكانية التغلب على هذه الفجوات. وهذا يعني أنه يمكن تقديم حجج لفرض قيود على التجارة الخارجية، وذلك لتحقيق أهداف محددة للمجتمع (يوسف، 2006، صفحة 14).

حجج أنصار سياسة الحماية التجارية

1. **الدفاع والأمن:** يبرز الدعاة لسياسة الحماية التجارية حاجة الدول للحفاظ على استقلاليتها الاقتصادية وتفادي التبعية الخارجية، مما يساهم في تحقيق الأمن والاستقرار الوطني.
2. **حماية القطاع الزراعي:** يُعتبر القطاع الزراعي أساسياً في العديد من البلدان، وحمايته يُحافظ على استقرار المزارعين ويمنع الاعتماد الكامل على الواردات.
3. **الحجة الدينية والأخلاقية:** يستند بعض الأشخاص إلى القيم والمبادئ الدينية أو الأخلاقية لمنع التجارة في بعض المجالات التي تتعارض مع قيم المجتمع.
4. **حماية الصناعات الناشئة** :تسعى الدول إلى حماية الصناعات الناشئة المحلية من المنافسة الخارجية لتطوير القدرات الصناعية وزيادة التوظيف المحلي.

5. **جذب رؤوس الأموال الأجنبية:** يمكن لسياسات الحماية التجارية جذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال توفير بيئة استثمارية تحفز الشركات الأجنبية للاستثمار في السوق المحلية.

6. **معالجة البطالة:** يُعتبر تحفيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات وسيلة لتعزيز فرص العمل المحلية وتقليل معدلات البطالة.

7. **تنويع الإنتاج:** يروج البعض لحماية الاقتصاد من التركيز الزائد على قطاع معين، مما يحد من تأثير التقلبات الاقتصادية ويسهم في تنويع مصادر الدخل الوطني (بلحاج، 2013، الصفحات 39-40).

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل، تناولنا مفهوم الانفتاح التجاري وأهميته، إضافةً إلى سياساته الخارجية. فالانفتاح التجاري قد طور العلاقات الاقتصادية بين البلدان الصناعية والدول النامية، وذلك في إطار منظمة التجارة العالمية وانضمام أغلب دول العالم إليها، مع إزالة القيود الجمركية بين هذه الدول وزيادة التبادل من خلال الصادرات والواردات.

ومع ذلك، يمكن أن يؤدي الانفتاح التجاري إلى زيادة الواردات بمعدلات كبيرة، في حين تقل القدرة على التصدير، مما يسبب مشاكل مالية مثل العجز في الميزان التجاري وزيادة المديونية الخارجية.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور الانفتاح التجاري في ترقية التجارة الخارجية

تمهيد:

يتناول هذا الفصل دور الانفتاح التجاري في ترقية التجارة الخارجية، مع التركيز على حالة الجزائر في عام 2018. من خلال تحليل واقع الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، سنتعرف على الإجراءات والدوافع التي اتبعتها الجزائر لتحقيق هذا الانفتاح وكيف أثرت هذه السياسات على التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: واقع الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر:

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والانفتاح المتزايد للأسواق، أصبح الانفتاح التجاري أداة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. تعتمد الدول بشكل كبير على التجارة الدولية لتعزيز نموها الاقتصادي، تحقيق التنوع الاقتصادي، ورفع مستويات المعيشة. الجزائر، كدولة تعتمد تاريخيًا على صادرات النفط والغاز، أدركت أهمية التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعًا وانفتاحًا، يشكل الانفتاح التجاري محورا رئيسيا في استراتيجية الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: واقع الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر:تتمثل أسباب ودوافع الانفتاح التجاري في الجزائر في السياق الاقتصادي الذي ساد بداية التسعينيات، والذي دفع الحكومة الجزائرية آنذاك إلى التفكير في رفع القيود الحمائية والتوجه نحو اقتصاد السوق. يمكن تقسيم هذه الأسباب إلى عوامل داخلية وخارجية، من أبرزها:

1. ارتفاع الديون الخارجية :التخصص المفرط في قطاع المحروقات أدى إلى زيادة الديون الخارجية، وزاد الاعتماد على استيراد القمح لتلبية احتياجات السكان، مما فرض ضغوطًا إضافية على الاقتصاد الجزائري (سداوي، 2019، الصفحات 120-121).
2. ارتفاع معدل البطالة :بلغت نسبة البطالة 23% في عام 1993، مما دفع الحكومة إلى الاعتماد على الانفتاح التجاري كوسيلة لإعادة تخصيص الموارد واستخدامها بشكل أفضل.
3. تدهور معدل النمو الاقتصادي :انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى -0.9% في عام 1994، وزاد العجز في الموازنة العامة بسبب انخفاض الإيرادات البترولية. هذا دفع الجزائر إلى تبني نهج اقتصادي يعتمد على السوق وتنفيذ إصلاحات مستمدة من توصيات صندوق النقد الدولي.

4. ارتفاع معدل التضخم :وصل معدل التضخم إلى 31.8% في عام 1990، مما أدى إلى تضعيف القوة الشرائية للعملة الوطنية.

5. انخفاض أسعار البترول :تدهورت معدلات التبادل التجاري بسبب انخفاض قيمة الدولار، مما أدى إلى تراجع إيرادات العملة الأجنبية وتقليص قيمة العملة الوطنية بنسبة 31% بين عامي 1986 و1988.

المراحل والإجراءات المتبعة للانفتاح التجاري

تسعى الجزائر إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط والغاز كمصدر رئيسي للعائدات الاقتصادية، مما يتطلب تحويل الاقتصاد من الاعتماد على القطاع النفطي إلى اقتصاد متنوع يعتمد على الصناعات الأخرى. تشجع الجزائر على تطوير الصناعات المختلفة والابتكارات وجذب المزيد من الشركات التي تعمل في مجالات متنوعة.

الإجراءات المتبعة لتحقيق أهداف الانفتاح التجاري

من أجل تحقيق هذه الأهداف، اتخذت الجزائر إجراءات تشجيعية للشركات المحلية والأجنبية للاستثمار في البلاد، وركزت على تحسين البنية التحتية والخدمات اللوجستية وتعزيز المناخ الاستثماري. يعد الانفتاح التجاري خطوة مهمة لتحقيق هذه الأهداف وتعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أولاً: المرحلة التمهيدية للانفتاح التجاري

تمتد هذه المرحلة إلى ما قبل عام 1994، وتعتبر فترة استعداد للانفتاح التجاري الفعلي.

1. الإصلاحات الاقتصادية الأولية:

- تخفيف القيود على التجارة :بدأت الجزائر بتخفيف القيود الجمركية والإدارية التي كانت تعيق حركة السلع والخدمات عبر الحدود.

- تحسين القوانين واللوائح :تحديث القوانين المتعلقة بالتجارة والاستثمار لجعلها أكثر جذبًا للمستثمرين الأجانب والمحليين.

2. التوجه نحو اقتصاد السوق:

- تبني سياسات تحرير الاقتصاد :بدأت الحكومة الجزائرية بتبني سياسات تهدف إلى تحرير الاقتصاد من السيطرة الحكومية المطلقة، مما يعزز من دور القطاع الخاص.
- إصلاحات هيكلية :تنفيذ إصلاحات هيكلية تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري على الساحة الدولية.

ثانياً: المرحلة الفعلية للانفتاح التجاري (ما بعد 1994)

1. تحرير التجارة:

- إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية :تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية التي تعيق حركة التجارة.
- الانضمام إلى المنظمات الدولية :الانضمام إلى منظمات التجارة الدولية والإقليمية لتحسين فرص التجارة والاستثمار.

2. تعزيز البنية التحتية:

- تطوير الموانئ والمطارات :تحديث وتطوير الموانئ والمطارات لتحسين قدرتها على التعامل مع حجم أكبر من البضائع وتعزيز الكفاءة اللوجستية.
- تحسين شبكات النقل :تحسين شبكات النقل الداخلية لتسهيل حركة البضائع داخل البلاد وخارجها.

3. تشجيع الاستثمار الأجنبي:

- تقديم حوافز للمستثمرين :تقديم حوافز ضريبية ومالية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تسهيل الإجراءات الإدارية :تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بتأسيس الشركات والاستثمار في البلاد.

4. دعم الابتكار والصناعات المحلية:

- تشجيع البحث والتطوير :دعم الابتكار والبحث والتطوير في مختلف القطاعات الاقتصادية لتعزيز القدرة التنافسية.
- تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :تقديم الدعم الفني والمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية.

ثالثاً: المرحلة التكاملية للانفتاح التجاري (الحالية والمستقبلية)

1. التكامل مع الاقتصاد العالمي:

- تعزيز الصادرات :تطوير استراتيجيات لتشجيع الصادرات الجزائرية وجعلها أكثر تنافسية في الأسواق العالمية.
- الاندماج في سلاسل القيمة العالمية :تعزيز القدرة على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية لزيادة القيمة المضافة للمنتجات المحلية.

2. الاستدامة الاقتصادية:

- تنمية مستدامة :تبني سياسات تنموية تضمن الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
- تحقيق النمو الشامل :تعزيز النمو الاقتصادي الشامل الذي يستفيد منه جميع فئات المجتمع.

تعد المراحل والإجراءات المتبعة للانفتاح التجاري في الجزائر جزءًا من استراتيجية شاملة تهدف إلى تنويع الاقتصاد، تحسين البنية التحتية، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي. من خلال تنفيذ هذه المراحل والإجراءات، تسعى الجزائر إلى تعزيز تجارتها الخارجية، دعم التنمية الاقتصادية، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل.

المطلب الثاني: تطور الصادرات والواردات في الجزائلر

تلعب التجارة الخارجية دورًا حيويًا في الاقتصاد الجزائري، حيث تسهم بشكل كبير في توفير العملات الأجنبية وتحقيق النمو الاقتصادي. شهدت التجارة الخارجية في الجزائر تطورات ملحوظة على مدى العقود الماضية، تأثرت بعوامل داخلية وخارجية متعددة.

أولاً: تطور الصادرات الجزائرية

1. **الاعتماد على المحروقات:**

- **الهيمنة على الصادرات** :يعتبر النفط والغاز الطبيعي من أهم الصادرات الجزائرية، حيث يمثلان أكثر من 95% من إجمالي الصادرات. أدى هذا الاعتماد إلى تعرض الاقتصاد الجزائري لتقلبات أسعار النفط العالمية.
- **محاولات التنويع** :بذلت الجزائر جهودًا لتنويع صادراتها من خلال تطوير قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعات التحويلية، إلا أن هذه الجهود لا تزال محدودة مقارنة بقطاع المحروقات.

2. **التغيرات الكمية والنوعية:**

- **زيادة الكميات** :شهدت صادرات النفط والغاز زيادات ملحوظة في الكميات المنتجة والمصدرة بفضل اكتشافات جديدة وتطوير حقول الغاز.
- **تحسين الجودة** :سعت الجزائر لتحسين جودة منتجاتها المصدرة لتلبية معايير الأسواق العالمية وزيادة قدرتها التنافسية.

3. **الأسواق الرئيسية:**

- **الاتحاد الأوروبي** :يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي للجزائر، حيث تستورد الدول الأوروبية نسبة كبيرة من النفط والغاز الجزائري.
- **الأسواق الناشئة** :تسعى الجزائر إلى دخول أسواق جديدة في آسيا وأفريقيا لتعزيز تنويع شركائها التجاريين.

ثانياً: تطور الواردات الجزائرية

1. **زيادة حجم الواردات:**

- **السلع الأساسية** :تشمل الواردات الجزائرية السلع الأساسية مثل الغذاء والآلات والمعدات الصناعية، مما يعكس الحاجة إلى تلبية الطلب المحلي على هذه المنتجات.
- **التكنولوجيا والبنية التحتية** :استيراد المعدات التكنولوجية والبنية التحتية لدعم مشاريع التنمية وتحديث الاقتصاد.

2. **تأثير الانفتاح التجاري:**

- **تخفيف القيود الجمركية** :أدى الانفتاح التجاري إلى تخفيض الرسوم الجمركية على العديد من المنتجات، مما ساهم في زيادة حجم الواردات.
- **تحسين الإمدادات** :تحسين الإمدادات بفضل تسهيل الإجراءات الجمركية وتطوير البنية التحتية اللوجستية.

3. **الشركاء التجاريون الرئيسيون:**

- **أوروبا وآسيا** :تأتي معظم الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي وآسيا، حيث تشكل هذه المناطق مصادر رئيسية للسلع والتكنولوجيا.

- **الشراكات الإقليمية** :تسعى الجزائر لتعزيز شراكاتها التجارية مع دول الجوار الإقليمي لتحسين التكامل الاقتصادي.

ثالثاً: العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية

1. **العوامل الاقتصادية:**

- **تقلبات أسعار النفط** :تؤثر تقلبات أسعار النفط بشكل كبير على إيرادات الصادرات الجزائرية وقدرتها على تمويل الواردات.
- **التنمية الاقتصادية** :تطور القطاعات غير النفطية يسهم في تعزيز التجارة الخارجية وتنويع مصادر الدخل.

2. **السياسات التجارية:**

- **الإصلاحات الاقتصادية** :تطبيق إصلاحات اقتصادية لتحسين مناخ الأعمال وتشجيع التجارة والاستثمار.
- **الاتفاقيات التجارية** :توقيع اتفاقيات تجارية مع دول وشركاء جدد لتعزيز التبادل التجاري.

3. **العوامل الجغرافية والسياسية:**

- **موقع الجزائر** :موقع الجزائر الاستراتيجي على البحر المتوسط يجعلها بوابة للتجارة بين أفريقيا وأوروبا.
- **الاستقرار السياسي** :الاستقرار السياسي يلعب دورًا مهمًا في جذب الاستثمارات وتعزيز التجارة الخارجية.

شهدت التجارة الخارجية في الجزائر تطورات هامة على مر السنين، متأثرة بعوامل داخلية وخارجية. رغم التحديات المتعلقة بالاعتماد على النفط والغاز، تسعى الجزائر جاهدة لتنويع صادراتها وتطوير قطاعات اقتصادية جديدة. من خلال تحسين البنية التحتية، وتوقيع

اتفاقيات تجارية جديدة، وتبني سياسات انفتاح تجاري، تهدف الجزائر إلى تعزيز تجارتها الخارجية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

المطلب الثالث: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر

يشكل النمو الاقتصادي أحد المؤشرات الأساسية لتقييم أداء الاقتصاد الوطني. يعتمد النمو الاقتصادي في الجزائر بشكل كبير على قطاع النفط والغاز، إلا أن الحكومة الجزائرية تعمل على تنويع الاقتصاد لتقليل الاعتماد على هذه المصادر غير المتجددة

أولاً: مؤشرات النمو الاقتصادي

1. الناتج المحلي الإجمالي:(GDP)

- مساهمة قطاع النفط والغاز :يمثل قطاع النفط والغاز حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي ويمثل 95% من صادرات البلاد، مما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية.
- تطور القطاعات غير النفطية :تشمل القطاعات غير النفطية الزراعة، الصناعة، والخدمات، وهي تشهد نمواً متزايداً نتيجة للإصلاحات الاقتصادية وسياسات التنويع الاقتصادي.

2. معدل النمو الاقتصادي:

- التقلبات الاقتصادية :شهد معدل النمو الاقتصادي في الجزائر تقلبات ملحوظة، حيث تأثر بانخفاض أسعار النفط العالمية والأزمات الاقتصادية العالمية.
- الفترات الانتعاشية :خلال فترات ارتفاع أسعار النفط، شهد الاقتصاد الجزائري معدلات نمو مرتفعة نسبياً، إلا أن هذه الفترات كانت قصيرة الأمد.

3. معدل البطالة:

- ارتفاع معدلات البطالة :تعاني الجزائر من معدلات بطالة مرتفعة، خاصة بين الشباب، حيث بلغت نسبة البطالة حوالي 12% في السنوات الأخيرة.
- السياسات الحكومية :تبنت الحكومة برامج للتوظيف ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتقليل معدلات البطالة.

ثانياً: التحديات الاقتصادية

1. التبعية للنفط والغاز:

- تقلبات أسعار النفط :تؤدي تقلبات أسعار النفط العالمية إلى تذبذب إيرادات الحكومة وقدرتها على تمويل المشاريع التنموية.
- انخفاض الاحتياطيات :مع مرور الوقت، يواجه قطاع النفط والغاز تحديات تتعلق بانخفاض الاحتياطيات وزيادة تكلفة الاستخراج.

2. التنويع الاقتصادي:

- التحديات الهيكلية :يتطلب تنويع الاقتصاد مواجهة تحديات هيكلية تشمل تحسين مناخ الأعمال، تطوير البنية التحتية، وتعزيز التعليم والتدريب المهني.
- دعم القطاعات الناشئة :تحتاج القطاعات غير النفطية إلى دعم مستمر من الحكومة لتصبح قادرة على المنافسة على المستوى الدولي.

3. الاستثمار الأجنبي:

- جذب الاستثمارات :يعد جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحدياً بسبب الإجراءات البيروقراطية، الحاجة إلى تحسين الشفافية، وتوفير مناخ استثماري جاذب.

- تأثير السياسات الحكومية :تحتاج السياسات الحكومية إلى التركيز على تحسين مناخ الاستثمار وتقديم حوافز للشركات الأجنبية.

4. البنية التحتية:

- التطوير اللازم :تحتاج الجزائر إلى تحسين وتطوير البنية التحتية بما في ذلك النقل، الاتصالات، والطاقة لدعم النمو الاقتصادي.
- المشاريع الكبرى :تتطلب المشاريع الكبرى في البنية التحتية استثمارات ضخمة وتخطيطاً دقيقاً لضمان نجاحها.

5. التضخم والاستقرار المالي:

- معدلات التضخم :شهدت الجزائر معدلات تضخم مرتفعة في فترات معينة، مما أثر على القوة الشرائية للسكان.
- الإصلاحات المالية :تبنت الحكومة إصلاحات مالية تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي وتقليل معدلات التضخم.

رغم التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري، تسعى الحكومة جاهدة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال تنويع الاقتصاد، تحسين مناخ الأعمال، وتطوير البنية التحتية. يعتمد تحقيق هذه الأهداف على تنفيذ سياسات إصلاحية شاملة تشمل دعم القطاعات الناشئة، جذب الاستثمارات الأجنبية، ومواجهة التحديات الهيكلية. من خلال هذه الجهود، تهدف الجزائر إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل يعزز من رفاهية سكانها ويوفر فرص عمل جديدة.

المبحث الثاني: دور الانفتاح التجاري في ترقية التجارة الخارجية (الجزائر 2018).

البرنامج الوطني لدعم النمو الاقتصادي 2016-2035:

يهدف إلى:

- رفع مستوى الإنتاج الوطني :تطوير القطاعات الاقتصادية الهامة مثل الصناعة التحويلية، الزراعة، الصيد، والسياحة، مع تقليل الاعتماد على قطاع المحروقات وزيادة الصادرات.
- تعزيز الاستثمار وتطوير البنية التحتية :تعزيز الاستثمار في تطوير البنية التحتية مثل الطرق والمواصلات والطاقة، بهدف تحسين القدرة الإنتاجية وجذب المزيد من الاستثمارات.
- تعزيز القدرة التنافسية :اعتماد استراتيجية التنسيق في الأعمال التجارية، من خلال ربط السياسات الاقتصادية بسياسات التجارة الخارجية والتنسيق مع الاقتصاد العالمي، بهدف تعزيز قدرة الجزائر على المنافسة في السوق العالمية.
- ترشيد الإنفاق العام :اتباع سياسة ترشيد الإنفاق العام بهدف تحسين إدارة الموارد المالية وتعظيم الفوائد الاقتصادية للمشاريع والبرامج التنموية.

رغم التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري، تسعى الحكومة جاهدة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال تنويع الاقتصاد، تحسين مناخ الأعمال، وتطوير البنية التحتية. يعتمد تحقيق هذه الأهداف على تنفيذ سياسات إصلاحية شاملة تشمل دعم القطاعات الناشئة، جذب الاستثمارات الأجنبية، ومواجهة التحديات الهيكلية. من خلال هذه الجهود، تهدف الجزائر إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل يعزز من رفاهية سكانها ويوفر فرص عمل جديدة.

المطلب الأول: تأثير الانفتاح التجاري على الصادرات الجزائرية.

أولا: التجارة

شكل رقم(01) تطور قيمة الصادرات – الواردات خلال الفترة 2020/2000

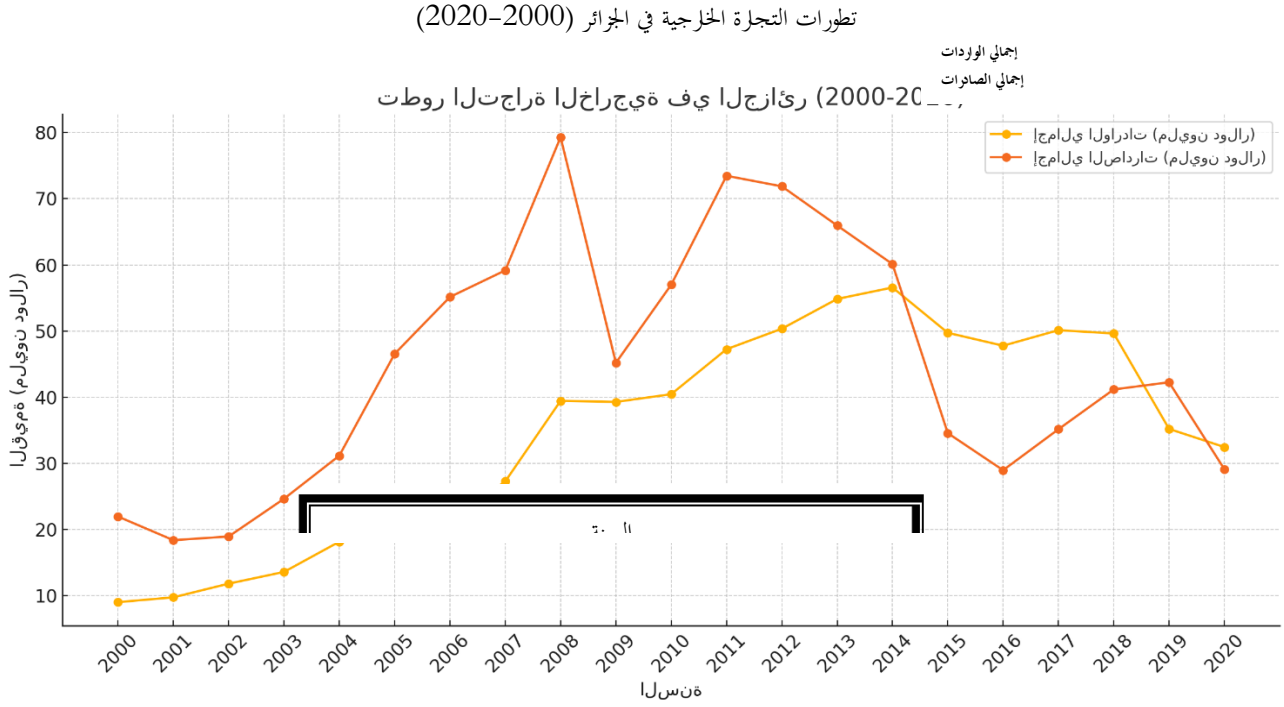

تمثل البيانات تطور إجمالي الواردات والصادرات في الجزائر (بمليون دولار) من عام 2000 إلى عام 2020:

- الواردات :تشمل السلع والخدمات التي تستوردها الجزائر من الخارج لتلبية احتياجات السوق المحلية.
- الصادرات :تشمل السلع والخدمات التي تصدرها الجزائر إلى الخارج، مع التركيز الكبير على النفط والغاز.

تحليل الرسم البياني

يظهر الرسم البياني أعلاه تطور إجمالي الواردات والصادرات في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2020:

1. 2000-2004:

- شهدت الصادرات ارتفاعاً ملحوظاً من 21.95 مليار دولار في 2000 إلى 31.16 مليار دولار في 2004.
- ارتفعت الواردات بشكل مطرد من 9.01 مليار دولار في 2000 إلى 18.15 مليار دولار في 2004.

2. 2005-2008:

- ارتفعت الصادرات بشكل حاد، ووصلت إلى ذروتها عند 79.30 مليار دولار في 2008، نتيجة لارتفاع أسعار النفط.
- الواردات ارتفعت أيضاً، لتصل إلى 39.45 مليار دولار في 2008.

3. 2009-2014:

- شهدت الصادرات تقلبات كبيرة، حيث انخفضت إلى 45.19 مليار دولار في 2009 ثم ارتفعت إلى 73.47 مليار دولار في 2011 قبل أن تنخفض تدريجياً إلى 60.12 مليار دولار في 2014.
- الواردات استمرت في الارتفاع حتى بلغت ذروتها عند 56.58 مليار دولار في 2014.

4. :2015-2020

- تراجعت الصادرات بشكل كبير، حيث انخفضت إلى 28.96 مليار دولار في 2016، ثم شهدت بعض التحسن في 2018 إلى 41.17 مليار دولار قبل أن تنخفض مجدداً إلى 29.11 مليار دولار في 2020.
- الواردات تراجعت تدريجياً بعد 2014، حيث انخفضت إلى 32.46 مليار دولار في 2020.

الميزان التجاري

- الفائض التجاري :حققت الجزائر فائضاً تجارياً كبيراً خلال الفترة من 2000 إلى 2014، بفضل عائدات النفط والغاز.
- العجز التجاري :بدأت الجزائر تشهد عجزاً تجارياً منذ 2015، نتيجة لانخفاض أسعار النفط وتراجع عائدات الصادرات النفطية، مما أثر سلباً على الميزان التجاري.

توضح البيانات والرسم البياني تطوراً كبيراً في التجارة الخارجية الجزائرية، مع تأثير واضح لتقلبات أسعار النفط العالمية على قيم الصادرات. رغم الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، لا يزال النفط والغاز يشكلان الجزء الأكبر من الصادرات. تسعى الجزائر جاهدة لتنويع اقتصادها من خلال تعزيز الصناعات الأخرى وتطوير البنية التحتية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

تطور قيمة الصادرات من المحروقات وخارج المحروقات في الجزائر(2000-2020)

تشكل صادرات المحروقات جزءًا كبيرًا من اقتصاد الجزائر، إلا أن الحكومة تعمل على تعزيز الصادرات غير النفطية لتحقيق التنويع الاقتصادي. يعرض الشكل البياني أعلاه تطور قيمة الصادرات من المحروقات والصادرات خارج المحروقات خلال الفترة من 2000 إلى 2020.

تحليل الرسومات:

1. صادرات المحروقات:

- نمو ملحوظ في الفترات الأولى :ارتفعت صادرات المحروقات بشكل كبير من 21.42 مليار دولار في 2000 إلى 77.36 مليار دولار في 2008، مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط.
- تذبذب خلال الأزمات :شهدت صادرات المحروقات تقلبات حادة، خاصة خلال الأزمات الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط، حيث انخفضت إلى 28.14 مليار دولار في 2016.
- تراجع كبير في 2019–2020 :انخفضت صادرات المحروقات بشكل حاد في 2019 و2020 إلى مستويات متدنية عند 408 مليون دولار و437 مليون دولار على التوالي.

2. الصادرات خارج المحروقات:

- زيادة تدريجية :بدأت الصادرات خارج المحروقات بمستوى منخفض (612 مليون دولار في 2000) وشهدت نمواً تدريجياً.
- تحسن ملحوظ في بعض السنوات :شهدت بعض السنوات زيادة ملحوظة، مثل عام 2006 حيث بلغت 1.78 مليار دولار، وعام 2018 حيث بلغت 2.83 مليار دولار.
- استقرار نسبي :بشكل عام، ظلت الصادرات خارج المحروقات أقل تقلباً مقارنةً بصادرات المحروقات، على الرغم من وجود بعض التقلبات الطفيفة.

يعكس تطور قيمة الصادرات في الجزائر الاعتماد الكبير على المحروقات، حيث كانت الصادرات النفطية تشهد تقلبات حادة تبعاً لتقلبات أسعار النفط العالمية. في المقابل، تسعى

الحكومة الجزائرية لتعزيز وتنمية الصادرات خارج المحروقات كجزء من استراتيجية تنويع الاقتصاد، مما يساهم في تقليل التأثر بتقلبات أسعار النفط وتحقيق استدامة اقتصادية أكبر.

المطلب الثاني: تأثير الانفتاح التجاري على الواردات الجزائرية

ساهم الانفتاح التجاري في الجزائر بشكل كبير في تشكيل نمط الواردات خلال العقود الماضية. وقد انعكس هذا التأثير في زيادة حجم الواردات وتنوعها، مما ساهم في تلبية احتياجات السوق المحلية وتحقيق بعض التوازن الاقتصادي، إلا أنه أثر أيضاً على الصناعات المحلية والتوازن التجاري.

تأثير الانفتاح التجاري على الواردات الجزائرية

1. زيادة حجم الواردات:

- نمو كبير في الواردات :شهدت الجزائر زيادة ملحوظة في حجم الواردات منذ بداية الألفية الثالثة، مدفوعة بالسياسات الليبرالية والانفتاح على الأسواق العالمية. ارتفعت الواردات من 9.01 مليار دولار في عام 2000 إلى 56.58 مليار دولار في عام 2014، قبل أن تبدأ في التراجع.
- تنوع المنتجات المستوردة :توسعت قائمة السلع المستوردة لتشمل مجموعة متنوعة من المنتجات الغذائية والصناعية والتكنولوجية، مما ساهم في تحسين مستوى المعيشة وتلبية احتياجات السوق المحلية.

2. التأثير على الصناعات المحلية:

- المنافسة مع المنتجات المستوردة :أدى الانفتاح التجاري إلى زيادة المنافسة بين المنتجات المحلية والمستوردة، مما أثر سلباً على بعض القطاعات الصناعية المحلية التي لم تكن قادرة على المنافسة من حيث الجودة أو التكلفة.

- تحفيز تحسين الجودة :من جهة أخرى، دفعت هذه المنافسة بعض الشركات المحلية إلى تحسين جودة منتجاتها وتبني تقنيات إنتاج متقدمة لزيادة قدرتها التنافسية.

3. التوازن التجاري:

- عجز تجاري متزايد :تسببت الزيادة الكبيرة في الواردات، مقارنةً بالصادرات التي تراجعت نتيجة لانخفاض أسعار النفط، في حدوث عجز تجاري. بلغ هذا العجز ذروته في بعض السنوات مثل 2016 عندما وصل إلى 18.82 مليار دولار.
- السياسات الحكومية :حاولت الحكومة الجزائرية اتخاذ إجراءات للحد من الواردات غير الضرورية وتعزيز الصادرات غير النفطية، إلا أن تأثير هذه السياسات كان محدوداً بسبب الاعتماد الكبير على الواردات لتلبية احتياجات السوق المحلية.

- **تطور الواردات الجزائرية:(2000-2020)**

- يمثل هذا الرسم البياني تطور قيمة الواردات الجزائرية من 2000 إلى 2020، مما يعكس تأثير الانفتاح التجاري على زيادة حجم الواردات.

- **الميزان التجاري الجزائري:(2000-2020)**

- يوضح هذا الرسم البياني الفجوة بين الصادرات والواردات، مما يبرز العجز التجاري المتزايد نتيجة الفارق الكبير بين الواردات والصادرات في بعض السنوات

- **زيادة حجم الواردات:**

✓ تحليل البيانات الإحصائية للواردات قبل وبعد الانفتاح التجاري.

✓ دراسة التغيرات في أنواع المنتجات المستوردة والدول المصدرة.

- **تأثير على الاقتصاد المحلي:**

✓ تأثير زيادة الواردات على الشركات المحلية والمستهلكين.

✓ التحديات التي تواجهها الصناعات المحلية بسبب المنافسة مع المنتجات المستوردة.

المطلب الثالث: الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر

- **جذب الاستثمارات الأجنبية:**

✓ تحليل تأثير السياسات التجارية المنفتحة على تدفق الاستثمارات الأجنبية.

✓ دراسة القطاعات الاقتصادية التي استفادت من الاستثمارات الأجنبية.

- **نقل التكنولوجيا والمعرفة:**

✓ تأثير الاستثمارات الأجنبية على نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى الاقتصاد الجزائري.

✓ دراسة حالات محددة للشركات الأجنبية وتأثيرها على القدرات الإنتاجية المحلية.

ثانيا: الواردات

- ارتفاع مستمر في الواردات: تشير البيانات إلى ارتفاع مستمر في قيم الواردات منذ عام 2000 وحتى عام 2014.
- سيطرة الصناعات على الواردات: يبدو أن الواردات الصناعية سيطرت على الجزء الأكبر من إجمالي الواردات، وخاصة في السنوات الأخيرة.
- برامج التنمية والدعم الحكومي: تشير البيانات إلى أن الحكومة اتخذت برامج وسياسات لدعم القطاع الصناعي، مما أدى إلى زيادة قيم الواردات في هذا القطاع.

- تراجع الواردات بعد 2014: تبين البيانات أن الواردات شهدت تراجعاً بعد عام 2014، ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض أسعار النفط والصدمة الاقتصادية التي نتجت عن ذلك.
- جهود لتقليص فاتورة الاستيراد: يشير النص إلى جهود الحكومة الجزائرية لتقليص فاتورة الاستيراد من خلال تسقيف العديد من السلع وتحديد كميات الواردات وفرض رخص للواردات.

تراجع الواردات في عام 2020: يلاحظ تراجع الواردات في عام 2020، الذي يمكن أن يكون نتيجة للتأثيرات الاقتصادية العالمية الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

الميزان التجاري:

الشكل(02): تطور عجز التجارة الجزائري خلال الفترة 2000-2020

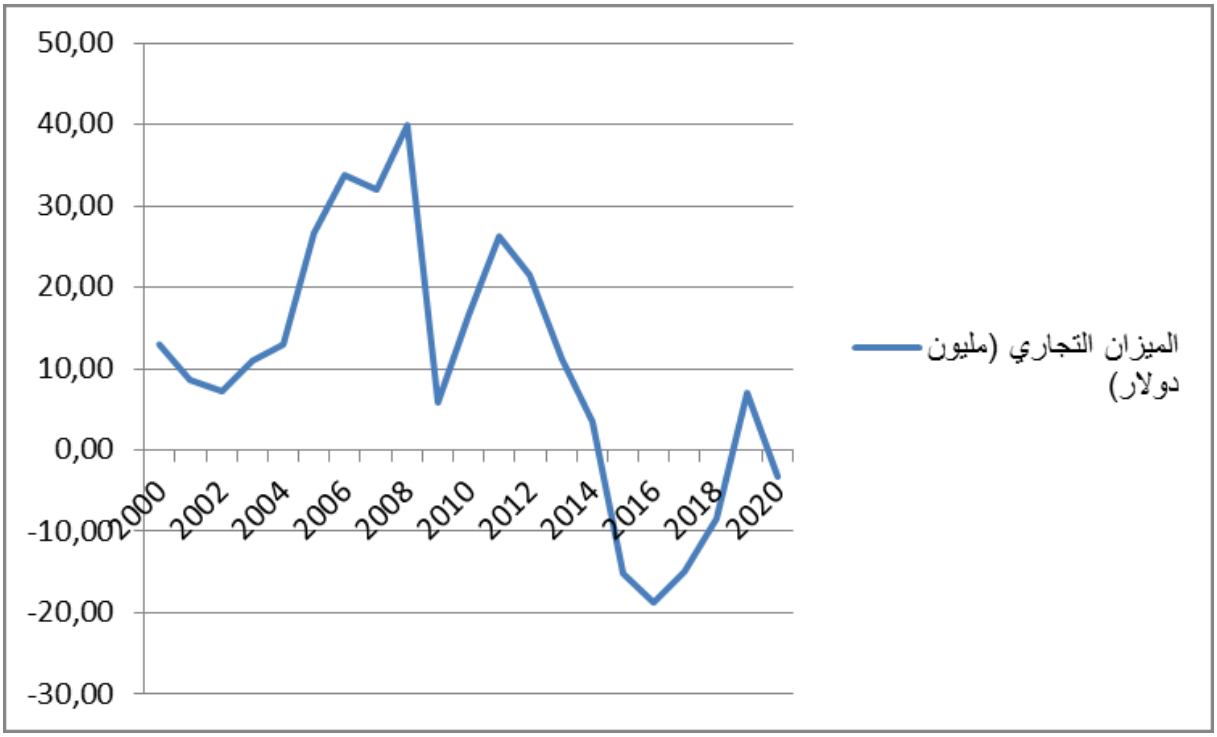

1. تراجع في العجز التجاري :تشير البيانات إلى تراجع في العجز التجاري منذ عام 2000، حيث انخفض من 12.94 مليون دولار في عام 2000 إلى 8.64 مليون دولار في عام 2014.

2. فترة الفائض التجاري :يبدو أن هناك فترة من الفائض في الميزان التجاري خلال السنوات الأولى من الفترة المذكورة، وتحديداً في عام 2001، ويرجع ذلك جزئياً إلى ارتفاع أسعار البترول وزيادة الصادرات.

3. تأثير الأزمة المالية العالمية :تبين البيانات أن العجز التجاري تأثر بشكل كبير بالأزمة المالية العالمية في عام 2008، حيث انخفض العجز بشكل ملحوظ على الرغم من تحقيق فائض بسيط في تلك السنة.

4. عجز التجارة بعد عام 2015 :يشير النص إلى أن العجز التجاري بدأ يظهر مرة أخرى بعد عام 2015، نتيجة لعوامل مثل انخفاض أسعار البترول وتباطؤ الطلب العالمي، بالإضافة إلى ارتفاع فاتورة الواردات.

قياس أثر سياسة الانفتاح التجاري في تعزيز التجارة الخارجية (2018):

تأثير سياسة الانفتاح التجاري على تعزيز التجارة الخارجية يقاس من خلال عدة عوامل:

1. **زيادة في حجم التجارة** :يمكن أن يكون لسياسة الانفتاح التجاري تأثير مباشر على زيادة حجم التجارة الخارجية للدولة، حيث يتيح التبادل التجاري المفتوح الفرص لزيادة الصادرات والواردات.

2. **تنويع السوق** :بفتح الأسواق الخارجية، تسمح سياسة الانفتاح التجاري للدولة بتنويع مصادر الإيرادات وتوسيع قاعدة عملائها، مما يقلل من التبعية على سوق محلي واحد.

3. **تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة** :قد تجذب سياسة الانفتاح التجاري الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي يمكن أن تسهم في تحسين البنية التحتية وزيادة القدرات الإنتاجية للدولة.

4. **زيادة التنافسية** :من خلال التعرض للمنافسة الدولية، يمكن أن تحفز سياسة الانفتاح التجاري الشركات المحلية على رفع مستوى جودة وكفاءة منتجاتها لتكون تنافسية على الصعيدين المحلي والعالمي.

5. **تأثير على النمو الاقتصادي** :قد تساهم زيادة التجارة الخارجية في تعزيز النمو الاقتصادي للدولة، من خلال زيادة الإيرادات وتوفير فرص العمل وتحفيز الاستثمارات.

قياس هذه العوامل وتقييم تأثير سياسة الانفتاح التجاري يتطلب تحليل شامل للبيانات الاقتصادية والتجارية، ومقارنتها قبل وبعد تطبيق السياسة، بالإضافة إلى دراسة التطبيق العملي لهذه السياسة وتقييم نتائجها على الأداء الاقتصادي للدول

دور الانفتاح التجاري في ترقية التجارة الخارجية يشكل موضوعًا هامًا يستحق البحث والتحليل. لنقم بمناقشة كل تساؤل فرعي ونقترح فرضيات تتعلق بها:

1. **مفهوم الانفتاح التجاري والتجارة الخارجية:**

- الفرضية: يتضمن الانفتاح التجاري إزاحة القيود التجارية وتوسيع نطاق التبادل التجاري مع الدول الأخرى، في حين تشير التجارة الخارجية إلى التبادل التجاري بين الدول.
- مناقشة: يمكن استعراض العلاقة بين الانفتاح التجاري والتجارة الخارجية، وكيفية تأثير كل منهما على الآخر.

2. **أهمية الانفتاح التجاري:**

- الفرضية: يساهم الانفتاح التجاري في توسيع فرص التجارة الخارجية، وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الصادرات وتنويع المصادر الاقتصادية.
- مناقشة: يمكن استعراض الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للانفتاح التجاري وكيفية تعزيز الرفاهية الاقتصادية للدول المشاركة.

3. **سياسات الانفتاح التجاري:**

- الفرضية: تشمل سياسات الانفتاح التجاري إزالة العوائق التجارية، وتحفيز الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز التبادل التجاري من خلال الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف.
- مناقشة: يمكن استعراض أنواع السياسات التي تنتهجها الدول لتعزيز الانفتاح التجاري وكيفية تأثيرها على الاقتصاد والتجارة الخارجية.

4. أثر الانفتاح التجاري على التجارة الخارجية:

- الفرضية: يؤدي الانفتاح التجاري إلى زيادة حجم التجارة الخارجية، وتحسين هيكلها، وتنويع السوق والمنتجات.
- مناقشة: يمكن تحليل البيانات الاقتصادية للدول التي اتبعت سياسات الانفتاح التجاري وتقييم تأثيرها على حجم التجارة الخارجية ومدى تحقيق الفوائد المتوقعة.

باستخدام البيانات والمعلومات المتاحة، يمكن إجراء تحليل متعمق للفرضيات واختبارها على ضوء النتائج المستنبطة من الدراسة. يجب تقييم مدى تأكيد الفرضيات ومدى تأثير الانفتاح التجاري على التجارة الخارجية في الواقع.

1. **ما هو مفهوم الانفتاح التجاري والتجارة الخارجية؟**

- مفهوم الانفتاح التجاري: يشير إلى سياسات تخفيف القيود التجارية وتعزيز التبادل التجاري مع الدول الأخرى.
- مفهوم التجارة الخارجية: يعني التبادل التجاري بين الدول، وتشمل الصادرات والواردات والتوازن التجاري.

2. **فيما تتمثل أهمية الانفتاح التجاري؟**

- أهمية الانفتاح التجاري: تتمثل في تعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وتحسين التنافسية، وتعزيز التنمية الاقتصادية.

3. **ما هي سياسات الانفتاح التجاري المتعامل بها؟**

- سياسات الانفتاح التجاري: تشمل إزالة العوائق التجارية، وتحفيز الاستثمارات الأجنبية، وتوقيع الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف.

4. **ما هو أثر الانفتاح التجاري على التجارة الخارجية؟**

- أثر الانفتاح التجاري: يتمثل في زيادة حجم التجارة الخارجية، وتحسين هيكلها، وتنويع السوق والمنتجات.

التائج العامة للدراسة:

- تظهر البيانات والتحليلات أن هناك علاقة إيجابية بين مستوى الانفتاح التجاري وحجم التجارة الخارجية. كلما زادت معدلات الانفتاح التجاري، زادت كذلك قيمة التجارة الخارجية، وكانت النتائج أكثر إيجابية في الدول التي اتخذت سياسات الانفتاح التجاري بشكل فعال وشامل.

الخاتمـــــة

تلعب سياسة الانفتاح التجاري دورًا محوريًا في تعزيز التجارة الخارجية للجزائر، خاصة في سياق العولمة الاقتصادية. من خلال دراسة حالة الجزائر ، يتضح أن الانفتاح التجاري يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحسين الأداء الاقتصادي العام وزيادة حجم الصادرات والواردات. هذا الانفتاح يساعد في تنويع الاقتصاد، تقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، وتعزيز التنمية المستدامة.

إن التحليل المتعمق يظهر أن الجزائر استفادت من الانفتاح التجاري عبر عدة جوانب. من أهمها:

1. **زيادة حجم التجارة** :بفضل السياسات التجارية الجديدة، شهدت الجزائر زيادة ملحوظة في حجم صادراتها وارداتها، مما ساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتحسين الميزان التجاري.
2. **تنويع الاقتصاد** :ساعد الانفتاح التجاري الجزائر في تنويع صادراتها، حيث بدأت بتصدير منتجات غير نفطية، مما قلل من الاعتماد الكبير على صادرات النفط والغاز.
3. **جذب الاستثمارات الأجنبية** :كان الانفتاح التجاري عاملاً جاذبًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما ساهم في تطوير البنية التحتية الصناعية والتجارية وتعزيز القدرات الإنتاجية المحلية.
4. **تحسين الجودة والمنافسة** :أدى الانفتاح إلى تعزيز التنافسية في السوق المحلي، مما دفع الشركات الجزائرية لتحسين جودة منتجاتها وخدماتها لتستطيع المنافسة على الصعيدين المحلي والدولي.

بالرغم من هذه الفوائد، يجب الإشارة إلى أن الانفتاح التجاري يتطلب إدارة حكيمة لتجنب الآثار السلبية المحتملة مثل زيادة الاعتماد على الأسواق الخارجية وتقلبات الأسعار العالمية. كما يجب تعزيز البنية التحتية وتحسين بيئة الأعمال المحلية لدعم هذا الانفتاح.

في الختام، يمكن القول أن الانفتاح التجاري يمثل فرصة كبيرة للجزائر لتعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، يتطلب ذلك استراتيجية شاملة ومتكاملة تراعي التحديات والفرص

بشكل متوازن. من خلال تبني سياسات تجارية مدروسة، وتعزيز البنية التحتية، ودعم بيئة الأعمال المحلية، يمكن للجزائر تحقيق فوائد مستدامة من الانفتاح التجاري وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1. أبو حلوة, م .(1992) .*التجارة الخارجية* .مصر: مكتبة كلية التجارة جامعة طنطا.

2. أحمد السريتي محمد. (2009). *اقتصاديات التجارة الخارجية*. الاسكندرية: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع.

3. الدوايسة, ع .(2015) .التجارة الخارجية وأثرها على الإجطياتات الأجنبية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة 1993-2004 .*رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد*) .05 ,ج. م (.Ed ,كلية الدرات العليا, الأردن: جامعة مؤتة.

4. الصوص, ن .(2008) .*التجارة الخارجية* .عمان, الأردن: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع.

5. المسعودي, ح .(2021) .دور التجارة الخارجية في معالجة الإختلالات الهيكلية في العراق .*مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية* .16 ,كربلاء, كلية العلوم الاقتصادية, العراق.

6. باريك مراد. (2013). التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقيي (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية). تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.

7. بالحبيب, ع .(2010) .التجارة الخارجية على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر- .*مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التجارة الدولية* .24-23 ,غرداية, كلية العلوم تالاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, الجزائر: جامعة غرداية.

8. بخدة زقار. (بلا تاريخ). تحليل تأثير سياسة الحماية التجارية (حصص الاستيراد) على التشغيل. *مجلة التنظيم، 11*(3).

9. بركان أنيسة. (2022). دور السياسة الخارجية في تعزيز التجارة الخارجية خارج المحروقات في الجزائر- دراسة تحليلية للفترة 2010-2020-. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، 13*(01).

10. بلقة, ا .(2008) .آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات وأرها على النمو الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر .–*مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية* .12–11 ,الشلف, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.

11. بن سليمان محمد. (2019). اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980–2016، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. الجلفة: جامعة زيان عاشور.

12. بيبي يوسف. (2006). السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر.

13. تارقي محمد الصالح. (2022). واقع الشراكة والتعاون التجاري بين الجزائر وموريتانيا، (مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في المالية والتجارة الدولية). وهران: جامعة محمد بن أحمد 02.

14. جعفري عمار. (2018). السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة "سياسة تخفيض العملة نوذجا– مع الاشارة إلى حالة الصين"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. بسكرة: جامعة محمد خيضر.

15. جويدان الجمل, ج .(2006) .*التجارة الدولية* .عمان, الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.

16. حفاف, و .(2009) .إصلاحات إزالة القيود غير التعريفية وآارها على التجارة الخارجية في الجزائر .*مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التجارة الدولية* .50 ,

ورقلة, كلية العلوم الاقتصاجدية والتجارية وعلوم التسيير, الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.

17. حمدي , ع .(1996) .*اقتصاديات التجارية الدولية* .(.ed 01)مكتبة زهراء الشرق.

18. حيدوش عاشور. (2015). أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1990-2014). *مجلة معارف، 1*(19).

19. دلامي نجيبة. (2011). دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.

20. زعيتري صارة. (2019). الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية ARDL خلال الفترة 1980- 2017. *مجلة البحوث والدراسات التجارية، 3*(2).

21. زيرمي, ن .(2010) .التجارة الخارجية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق .*مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التسيير الدولي للمؤسسات*-31 , 32.تلمسان, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد.

22. سموك نوال. (2018-2019). أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري- دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد الكمي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 03.

23. شتاتحة, ع .(2018) .فعالية السياسية التجارية في الحد من آثار أسعار النفط على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر في الفترة 1970-2019 .*مذكرة مقدمة لنيل*

شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية .28 ,غرداية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, الجزائر: جامعة غرداية.

24. شراقي, ب .(2023) .فعالية السياسة التجارية في الحد من آار الصدمات السعرية للنفط على أهم مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2010-201 .*مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية*.526 ,(02)*07* ,

25. شليحي, ا .(2020) .التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة 2018-2020 .*مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*.44-43 ,

26. شليحي, ا .(2020) .التجارة الخارجية وأهم تحدياتها خلال الفترة-/201) .(2020*مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*.85 ,(01)*21* ,

27. عابي, أ .(2018) .جماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظة العالمية-دراسة حالة .-*مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية* .05 ,)ج. ا. 03 (.Ed ,الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

28. عبد الرحمن روابح. (2013). حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية). بسكرة: جامعة محمد خضر.

29. عبدات, م .(2010) .التبادل الدولي بين طروحات ونظريات التجارة اللدولية وواقع المتغيرات الاقتصادية .*مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة*.42 ,(01)*14* ,

30. عدة محمد. (2022). اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية للفترة الممتدة (1990-2022))، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في المالية وتجارة دولية. كلية العلوم الاقتصادية والتجرة وعلوم التسيير: جامعة عبد الحميد بن باديس.

31. عزت فؤاد نصر اسماعيل. (2004-2005). مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير عن أثر التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي. جامعة القاهرة.

32. عكاشة, ع .(2012) .تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في لاالتجارة الخارجية .*مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد*.69-68 ,

33. علي محمود, خ .(2019) .*التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحدية وآثارها في الفكر الاتصادي العالمي* .الإسكندرية, مصر: دار الفكر الجامعي.

34. علي, ع .(2013) .أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2012 .*مذكرة مدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية*-05 ,) .06ج. ا. 3 (.Ed ,الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

35. عوض الله, ز .(1999) .*العلاقات الاقتصادية الدولية* .الإسكندرية: الدار الجامعية.

36. فيصل لوصيف. (2013). أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير. جامعة سطيف 01.

37. قورين, ب .(2011) .دور الموانئ التجارية-حالة ميناء وهران التجاري .*مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية* .44 ,الشلف, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.

38. كبير سمية. (2008). سياسة التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية (مع الإشارة إلى حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر.

39. كبير سمية. (بلا تاريخ). سياسة التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهاة الماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر.

40. م. محمد حسن عودة. (2016). دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق (1997–2012). *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، 1*(38).

41. محمد السانوسي. (2007). *التجارة الدولية في ضوء الفقه الاسلامي واتفاقات الجات*. مصر: داار الفكر الجامعي.

42. محمد قابل صفوت. (2008). *منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية*. الاسكندرية: دار الجامعة.

43. ملال, ش .(2020) .أثر التحرير الجزائري على النمو الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر، ماليزيا والبرازيل خلال الفترة 1990–2016 .*مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية* .08 ,ورقلة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

44. نور الهدى بلحاج. (2013). أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية– دراسة حالة الجزائر–2000–2009–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستيير في العلوم الاقتصادية. بسكرة: جامعة محمد خيضر.

45. وديع طوروس. (2010). *الاقتصاد الكلي*. طرابلس، ليبيا: المؤسسة الحديثة للكتاب.

46. يسري أحمد, ع .(2001) .*الاقتصاد الدولية* .الدار الجامعية.

الملاحـــق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

بسكرة في: 24/06/04

جامعة محمد خيضر-بسكرة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

إذن بالطبع

أنا الممضي أسفله الأستاذ: عالم عبد الله

الرتبة: أستاذ

قسم الارتباط: العلوم الاقتصادية

أستاذ مشرف على مذكرة ماستر/الليسانس-للطالب (ة): 1- طرشي ربيعة

2 - ..... 3- .....

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: مالية و تجارة دولية

بعنوان: دور الانفتاح التجاري في ترقية التجارة الخارجية في الجزائر.

.....

.....

ارخص بطبع المذكرة المذكورة.

الاستاذ المشرف

عالم عبد الله

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences de Gestion

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

(ملحق القرارالقرار 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020)

أنا الممضي أدناه،: طوشي ربيعة

الصفة: طالب [X] قسم: العلوم التجارية تخصص: مالية ونجارة دولية

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية / رخصة السياقة رقم: 119820249001031005

الصادرة بتاريخ: 2020/12/03

والمكلف بإنجاز: مذكرة ماستر

تحت عنوان: دور الإنفتاح التجاري في ترقية التجارة الخارجية في الجزائر

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث وفق ما ينصه القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

التاريخ: 2024/06/04

إمضاء الطالب